١٤ لابد.. من دين الله.. لدنيا الناس

دكتور
عبد العظيم ابراهيم محمد المطعني

أخطاء وأوهام

في أضخم مشروع تعسفي لهدم السنة النبوية

يطلب من
مكتبة وهبة
١٤ شارع الجمهورية . عابدين
القاهرة - تليفون ٣٩١٧٤٧٠

اهداءات ٢٠٠٢
أ/ رشاد كامل الكيلانى
القاهرة

دكتور
عبد العظيم إبراهيم محمد المطعني

١٤ لابد.. من دين الله.. لدنيا الناس

أخطاء وأوهام

في أضخم مشروع تعسفي لهدم السنة النبوية

يطلب من
مكتبة وهبة
١٤ شارع الجمهورية ـ عابدين
القاهرة ـ تليفون ٣٩١٧٤٧٠

الطبعة الأولى

١٤١٩ هـ - ١٩٩٩م

رقم الإيـــداع : ١٧٢٩٠ / ٩٨
الترقيم الدولي : I.S.B.N
977- 19 - 7761 - x

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

هذا الكتاب الذي بين يديك عبارة عن مقالات نشرت في جريدة ﴿ عقيدتى ﴾ الاسبوعية التى تصدر عن دار التحرير للطبع والنشر والتوزيع ﴿ الجمهورية ﴾ .

وقد تم نشرها تباعا فيما بين عامى ١٩٩٦ – ١٩٩٧ م وقد أثرنا نشرها فى هذا الكتاب في سلسلة « لابد من دين الله لدنيا الناس » تلبية لرغبة أبداها بعض الغيورين على دينهم، ولتيسير الاطلاع عليها، نظراً لخطورة الموضوع الذى تصدت له، والله خير حافظاً وهو أرحم الراحمين.

القاهرة – الظاهر

١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م

المؤلف

عفا الله عنه

(١)

الهجوم على السنة قديما وحديثا

تعرضت السُّنّة النبوية الشريفة ؛ وهي المصدر الثاني للتشريع الإسلامي بعد كتاب اللّه العزيز ، لتهجمات ، وانتقاصات منذ زمن بعيد .

وفي العصر الحديث تلقف المبشرون والمستشرقون كرة هذه اللعبة الشيطانية الخبيثة ، وطفقوا يقذفونها في كل اتجاه دون إصابة الهدف منها ، ثم توقف دورهم بعد طول يأس .

وانتقلت (اللعبة الماكرة) إلي أيدى فريق من المسلمين ، واقتحموا (الخطوط الحمراء) ، ورددوا شبهات المبشرين والمستشرقين ، منهم من يكتفي بالمقالات السيارة ، ومنهم من يؤلف كتباً ، يظهرون في (الملعب) واحداً إثر آخر .

وعلي الرغم من زيف أعيرتهم الطائشة في غير وازع من دين أو خلق . وعلي كثرة ما اطلعت عليه من محاولاتهم اليائسة في هدم السنة ، أو التقليل من شأنها ، فانه لم يتفق لي بعد كتاب (أضواء علي السُّنة المحمدية) لأبي رية أن أطلعت علي مشروع تعسفي ضخم لهدم السُّنة النبوية والتهجم علي علماء الحديث وأئمة الفقه وأصوله وبعض الصحابة من هذا المشروع الذي نتعرض له - هنا - وقد أطلق عليه واضعه أسم (تبصير الامة بحقيقة السنة) .

هذا المشروع التعسفى الضخم له هدف واحد واضح – وهو : عزل سنة صاحب الدعوة عن الواقع العملى فى حياة الأمة . وإبعاد صاحب الدعوة – نفسه – عن أي دور عملى فى إطار الرسالة ، فهو أشبه ما يكون – فى هذا المشروع – بآلة صماء تحكى ما يقال . إنه مجرد (مبلغ) أما أقواله ، وأفعاله ، وتقريراته ، فهى « هوامش » مزورة مفتراة ، وتسجيلها فى كتب الحديث أول نكبة حلّت بالأمة ، فضلّت بعد هدى ، وانحرفت بعد استقامة ، وتفرقت بعد اجتماع ، وضعفت بعد قوة .

وصاحب المشروع التعسفى الضخم أوتى قوة هائلة على الجدل التحكمى ، والحجاج العضلى ، والإسهاب العليل ، والإسراف فى رمى سلف الأمة الصالح بالجهل والغفلة ، والكذب والخيانة ، وهذا قوله – بالحرف الواحد – :

« إن الأصل فى رواية الحديث كان الكذب والخيانة ، وأن الاستثناء من ذلك كان الصدق والأمانة » !!

وقال فى وصف الحديث النبوى الذى اهتم السلف الصالح بجمعه وحفظه :

« وصار للحديث كيان تفصيلى جديد ، وإن كان هشاً، حتى دخل فى حياة المسلمين كأنه من اساسيات الدين » وهذا المشروع دعوة إلى أن ترفع الأمة (سنة خاتم النبيين) وتضع مكانها هذا « المشروع التعسفى الضخم» ، وتحرق كتب الحديث كلها لتذروها الرياح؛ لأنها كتبت بغير إذن من الشرع، ولأن الذين كتبوها غاب عنهم المنهج العلمى الصحيح؛ فكذبوا على رسول الله ﷺ ؛ واستخفوا عقول الأمة !!

وقد آن الأوان بعد أربعة عشر قرناً عاشتها الأمة الإسلامية فى ضلال أن يبصرها « رجل واحد » اهتدى إلى المنهج العلمى الصحيح ؛ الذى غاب طوال هذه المدة عن مليون عالم من المحدثين ، والمفسرين ، والأصوليين ، والفقهاء !! هذه هى خلاصة ما يدعو إليه صاحب هذا المشروع «العميل» ؟ .

وقد وصفنا هذا المشروع بأنه « ضخم » لأن الذى بين أيدينا (الجزء الأول) من ثلاثة أجزاء وعد المؤلف بإنجازها . قد تجاوزت صفحات الجزء الأول ستمائة صفحة من القطع الكبير ، أى أن هذا المشروع من المتوقع أن يبلغ الفى صفحة أو تزيد، وهذا « الكم الهائل » من الصفحات لم يُعرف له مثيل فى «موضوعه» .

* أما أنه « تعسفى » فإن منهج المؤلف فيه منهج عضلى هجومى ، قائم على الأخطاء الفاحشة ، والأوهام الطائشة والاكاذيب الماكرة.

وأكاد أجزم أن كل صفحة لا تخلو من خطأ أو وهْم .

وليأذن لى القارىء الكريم فى إغفال اسم المؤلف، والاكتفاء بكشف ما فى مشروعه من أخطاء وأوهام ، وجرأة غير محمودة على تسفيه علماء الأمة ، وبخاصة علماء الحديث - رضى الله عنهم - حيث لم يسلم من تسفيهه أحد منهم ، لا البخارى ، ولا مسلم ، ولا غيرهما.

أما «السُنة النبوية» فهى المقصودة بالهدم الكامل: إلا طائفة من الأحاديث تفضّل صاحب المشروع التعسفى بالرضا عنها ، والسماح لها بالوجود ، ولكنه رضا «زى قلته» - كما يقول المثل العامى المعروف - لأن صاحب المشروع يسمح لها بالوجود لفظاً ؛ أما أن يكون لها دور فى حياة المسلم فلا ؛ بل وألف لا !

وتسأله عن السبب فى هدم السنة فيجيبك على الفور ، ومرات متعددة – ويقول :

« القرآن وحده يكفى !! ولسنا فى حاجة إلى أى شىء غيره !! لا فى عقائد ، ولا فى عبادات ، ولا فى معاملات ، ولا فى أى شىء كان » !!

ووصفنا هذا العمل بأنه : «مشروع تعسفى ضخم» لأن صاحبه يدعو الأمة إلى العمل به وطرح ما عداه ليكون لها مصدر تشريعى واحد، هو القرآن ؟ ويصف «المؤلف» علماء الأمة بالسفه والغفلة، لانهم كتبوا حديث النبى ﷺ ، وفى ذلك يقول : لو انهم التزموا منهاج نبيهم ﷺ بعدم كتابة الحديث النبوى بأى سبيل » . هذا كلامه – بالحرف الواحد – وهو يدل دلالة قاطعة على مراد مؤلف هذا المشروع ، وهو :

أولاً : هدم السُّنة النبوية من الأساس .

ثانياً : تسفيه علماء الأمة ؛ وفى مقدمتهم علماء الحديث ، والفقه « الذين اعتمدوا تلك البضاعة المزيفة « – فى نظر صاحب المشروع – واتخذوها مصدراً ثانياً للتشريع ، فحدث للأمة – بسببها – ما حدث من نكبات » !!

وبجانب هذا الهدف « الأم » من المشروع فتح المؤلف جبهات متعددة ، وأطلق صوبها أعيرة صوتية طائشة .

وقد نبهنى بعض الغيورين على الدين إلى وجود هذا المشروع ، وأن بعضاً من ائمة المساجد الضعيفى التكوين علمياً ، قد تأثروا به ؛ وصدقوا ما فيه من ادعاءات . وهذا ما حملنا على مواجهته ، وكشف زيفه ، تطويقاً للفتنة ، مع العلم أننا فى هذه المواجهة سنكتفى بما يظهر للناس أوهام هذا المشروع ،

وزيفه ، وأباطيله ، أما أن نتصدى لكل ما فيه ؛ فهذا يحتاج إلى صفحات أضعاف ما كتب هو ؛ لأن في كل صفحة من المشروع باطلاً يُرد عليه .

وفي المقال الآتى نبدأ بمواجهة أباطيل هذا المشروع – وأولها :

هل كان جمع الحديث النبوى وكتابته بدعة وضلالة لم يأذن بها الدين ؟
وهل كان العمل بالحديث هو سبب النكبة عند المسلمين ؟

* * *

(٢)

كتابة الحديث النبوى

أشرنا فيما سبق إلى أن أول خطأ نواجهه في المشروع التعسفى الضخم لهدم السُّنة النبوية ، وإقصائها عن المجالات العملية فى حياة الأمة ، هو إدعاء صاحب المشروع أن كتابة الحديث النبوي وجمعه في كتب الحديث لم يكن مأذونًا فيه شرعًا . بل هو بدعة ضالة حدثت بعد صدر الإسلام الأول (عصر الرسول والخلفاء الراشدين) وأن هذه البدعة هي سبب نكبة المسلمين، وارتدادهم من الهدى إلى الضلال ، وأن الأمة لم تكن فى حاجة إلى أحاديث رسول الله ﷺ .

ولم يتورع صاحب المشروع من وصف أحاديث النبى ﷺ بأنها خرافات ! بل قال – بالحرف الواحد – : « وهكذا يتضح لك كم غيبوا عقول الأمة – يقصد علماء الحديث – وحجبوها عن الحق، وطمسوا أعينها عن النور » !!

الخطأ والوهم فى هذا الكلام :

هذا الكلام الذى نقلناه عن صاحب المشروع مبنى على خطأ شنيع، ووهم أوهى من بيت العنكبوت ، فقد تصور المؤلف أن هناك عداءً حاداً بين القرآن وبين السُّنة . القرآن يقول للسُّنة : إما أنا وإما أنت ؟ والسنة تقول للقرآن : إما أنا وإما أنت ؟ فهما عند صاحب هذا المشروع التعسفى لهدم السنة النبوية نقيضان لا يجتمعان معاً فى حياة الأمة وتوجيهها ، ولو لم يكن هذا التصور هو عقيدة صاحب المشروع لما ضاق ذرعاً بمجاورة السنة للقرآن .

وهذا – كما يدرك القارىء – خطأ شنيع ، ووهم بالغ ، فالقرآن والسنة خيطان فى نسيج واحد .

فالقرآن – مثلاً – أعلن كلمة التوحيد مرات عديدة ، وحث على الصلاة ؛ والزكاة ؛ والصيام ؛ والحج فى آيات متعددات .

فإذا جاء فى الحديث الذى رواه الشيخان عن ابن عمر – رضى الله عنهما – أن رسول الله ﷺ قال :

«بنى الإسلام على خمس : شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، والحج ، وصوم رمضان» يكون بين القرآن والسنة عداء ومخالفة ؟! فأين العداء والمخالفة بين القرآن والسنة فى هذا الحديث والآيات التى تقرر هذه الدعائم الخمس التى هى أركان الإسلام ؟

هذا مثال . ومثال ثان :

القرآن يأمر بأداء الأمانات إلى أهلها ، فيقول فى ذلك ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَــأْمُرُكُمْ أَن تُــؤَدُّوا الأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْــلِهَــا وَإِذَا حَكَمْــتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُــوا بِالْعَدْلِ ﴾ [النساء : ٥٨]

فهل إذا جاء فى الحديث النبوى قوله ﷺ : «أدِّ الأمانة إلى من إئتمنك ، ولا تخن من خانك» يقال أن بين القرآن وبين السُّنة نفاراً شديداً ، وأن أحدهما يحل محل الآخر ، ومحال أن يجتمعا ؟

ومثال ثالث :

ينهى القرآن الحكيم عن الفرار يوم الزحف من مواجهة العدو، فيقول : ﴿ يَا أَيُّهَــا الَّذِينَ آمَنُــوا إِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَــرُوا زَحْفًا فَــلا تُوَلُّوهُمُ الأَدْبَارَ ﴾ [الأنفال : آية ١٠] .

وجاءت السنة النبوية وعدت التولى يوم الزحف من الكبائر، فهل يكون بينها وبين القرآن اختلاف أم ائتلاف ؟

لقد وهم صاحب المشروع التعسفى لهدم السنة . فأوقعه وهمه فى هذا الخطأ الشنيع . ويقيناً أن هذا عمل عدوانى متعمد من صاحب المشروع ، ليس منشؤه الجهل بصلة السنة بالكتاب ؛ لأننا قد تأكدنا من الإطلاع على الجزء الأول من مشـــروعه أنه يعـــلم ما قـــاله علماء الأمة عن صلة السنة بالكتاب . وهى :

* سنة شارحة لما فى الكتاب من إجمال .

* وسنة مقررة مؤكدة لما فى الكتاب من أوامر ونواه وغيرهما .

* وسنة مستقلة تقرر أحكاماً ، أو تضيف قيداً لما فى القرآن .

وهذا النوع قليل جداً ، ومأذون فيه للنبى ﷺ وسيأتى بيانه فى موضعه – إن شاء الله تعالى .

أقول : مع علم صاحب المشروع بهذه الحقائق فقد أصر مئات المرات على رفض السنة ، وعدّ اعتبارها والعمل بها زيادة فى الدين . واتهم السلف الصالح من علماء الأمة بالجهل ، والغفلة ، والكذب على رسول الله ﷺ .. !!

النهى عن كتابة الحديث النبوى :

ومن الشبهات التى استند إليها صاحب المشروع التعســفى الضخم لهدم السنة النبوية ، ما ذهب إليه من أن النبى ﷺ نهى الصحابة عن أن يكتبوا عنه شيئاً غير القرآن ، وأن الصحابة التزموا بهذا المنهاج حتى نهاية عصر

الخلفاء الراشدين ، وكان ذلك هو سبب قوتهم ، ولكن حين ابتدع التابعون وتابعوهم بدعة رواية الحديث وكتابته فى صحف ومسانيد : حدث التحول الخطير من الهدى إلى الضلال - هذا ملخص ما قال .

دحض هذه الشبهة :

تمسك صاحب المشروع بشبهة ثانية نشأت عن قصور فهمه وفهم أمثاله لما ورد عن رسول الله ﷺ أنه قال : « لا تكتبوا عنى ، ومن كتب عنى شيئاً غير القرآن فليمحه . وحدثوا عنى ولا حرج ، ومن كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار » رواه مسلم فى «صحيحه» .

وهذا الحديث لا تنازع فى ثبوته ، ومع هذا فإنه لا حجة فيه لصاحب المشروع ؛ ولا لأمثاله من قبله ومن بعده على أن السنة ليست من الدين ، أو أن الأمة ليست فى حاجة إليها .

ولو أن صاحب المشروع التعسفى لهدم السنة النبوية تنبه إلى ما ورد فى الحديث من الإذن بالتحديث عنه ﷺ بلا أدنى حرج ، ومن التحذير من الكذب عليه فى الرواية ، لو فطن إلى هذا لما ساغ له أن يقول حرفاً واحداً مما قاله فى هدم السنة النبوية .

فالحديث ليس فيه إلا النهى عن الكتابة ، أما السماع عنه ﷺ ثم تبليغ ما قاله فليس هذا بمحظور ، وإنما المحظور هو تعمد الكذب عليه ﷺ .

فكان حرياً بصاحب المشروع أن يفطن إلى هذه «الخصوصية» ، ثم يبحث عن علة النهى عن الكتابة ، مع الإقرار برواية المكتوب .

وعلماء الحديث الذين رماهم صاحب المشروع بالسفه ، والجهل ،

والكذب ، والخيانة لفت نظرهم النهى عن الكتابة ، كما وقفوا على «الخصوصية» الدقيقة التى عجز فهم صاحب المشروع عن الوصول إليها، ثم انتهواإلى غير ما انتهى هو إليه .

لم يفهموا كما فهم أن السنة « منكر » ليست من الدين ، ولكنهم فهموا من النهى عن كتابة الحديث فى أول الأمر أنه كان خشية أن يختلط نص الحديث بنصوص القرآن التى كان النبى ﷺ يأمر بكتابتها فور تلقيها من أمين الوحى جبريل عليه السلام ـ وهذا هو الحق الذى يهدى الله إليه طالبى الحق ، كما قال عز وجل : ﴿ والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا ﴾ .

فالنهى عن كتابة الحديث كان « سياسة مرحلية » ، الحكمة فيه ما أشرنا إليه نقلاً عن علمائنا الأتقياء ، وليس لأن الحديث ليس من الدين ، وأن الأمة ليست فى حاجة إليه – كما ادعى صاحب المشروع التعسفى .

ومن أقطع الأدلة على ذلك : أن النبى ﷺ أمر فى مرحلة تالية لمرحلة النهى ، أمر بكتابة الحديث عنه لما زال المانع منها وبانت خصائص القرآن ، وظهرت سماته المميزة له عن كلام البشر .

فقد أخرج ابن عبد البر فى كتابه « جامع بيان العلم وفضله » : أن عبد الله بن عمرو بن العاص كان يكتب كل شىء يسمعه من رسول الله ﷺ فقال له بعض الصحابة : إنك تكتب كل شىء تسمعه من رسول الله . ورسول الله ﷺ بشر قد يغضب فيقول ما لا يتخذ شرعاً عاماً . فرجع عبد الله بن عمرو إلى رسول الله ﷺ وذكر له ذلك فقال له – عليه الصلاة والسلام – : «

أكتب عني ، فوالذى نفسى بيده ما خرج من فمى إلا الحق » .

علماء الحديث لم يرفضوا الحديث الأول الناهى عن الكتابة ، وجمعوا بينه وبين حديث الإذن بالكتابة ، فقالوا :

إن حديث النهى كان أولا، وحديث الإذن كان ثانيا . فصار الإذن ناسخا للنهى . وهذه هى سمة العلماء المخلصين .

أما صاحب المشروع التعسفى لهدم السُّنة النبوية فقد تمسك بحديث النهى وأنكر حديث الإذن . وليس هنا من شيم البحث العلمى النزيه .

* * *

(٣)

تحرج الصحابة من كتابة الحديث وروايته

ومن الشبهات التى تذرع بها صاحب المشروع أن صحابة رسول الله ﷺ كانوا يتحرجون من رواية الحديث وكتابته ، وأن الخلفاء الراشدين كانوا ينهون حفاظ الحديث عن التحديث به ، بل كانوا يزجرون من يكثر من التحديث عنه ﷺ . وهذه الشبهه لم ينفرد بها صاحب المشروع بل قال بها غيره .

دحض هذه الشبهة :

لا تنازع فى أن كثيراً من صحابة رسول الله ﷺ كانوا يتحرجون من رواية الحديث - أى - من ترديده ، وأنهم كثيراً ما كانوا يتثبتون حينما يسمعون حديثاً من أحد الرواة ، وليس معنى هذا رفضهم للسنة، أو أنها ليست من الدين ، بل كانوا يقفون هذا الموقف حتى يتأكدوا من صحة ما يروى عن النبى ﷺ .

وهذا ظاهر من رواية ذكرها صاحب المشروع من أن أبا بكر الصديق - رضى الله عنه - كان قد جمع أحاديث من غيره فى صحيفة ، ثم أمر بنته عائشة - رضى الله عنها - بحرقها . فقالت له : لم تحرقها ؟!! فقال لها : خشيت أن أموت وهى عندى فيكون فيها أحاديث عن رجل قد ائتمنته ووثقت به ، ولم يكن كما حدثنى ، فأكون قد نقلت ذلك ، وهذا لا يصلح .

هذه الرواية تدل على حرص الصحابة - رضوان الله عليهم - على التدقيق فيما يروى عن صاحب الدعوة ﷺ ، وهذه محمدة لهم تبعث فى

قلوبنا الإطمئنان بما ينسب عن الثقات إلى رسول الله ﷺ .

أما صاحب المشروع التعسفى لهدم السُنة النبوية فقد علق عليها قائلاً :

« وحسب المصنف – يعنى (نفسه) أن يرى هذه الرواية .. ويتأمل فيها ليعلم حقيقة الكارثة التى أصابت الخلق – يعنى (علماء الحديث) من هذه الأمة بترك منهاج السلف .. الذين لم يقبلوا – ليلة واحدة – أن يبيت أحدهم – يعنى (أبا بكر) وعنده بعض الأحاديث المكتوبة .. » .

ثم يقول : « وهل يمكن لأحد أن يجد بعد هذه الرواية مخرجاً لتبرير و جمع وتدوين الحديث » .

وغير خاف على القارىء الكريم أن الواقعة فى واد وأن ما بناه عليها صاحب المشروع فى واد آخر ، فأبو بكر أحرق الصحيفة خشية أن يكون فيها حديث لا يصح إسناده إلى الرسول ﷺ . وصاحب المشروع عزا سبب إحراقها إلى أن بها أحاديث مكتوبة . وهذا ما يدعو إلى العجب من حال رجل يزعم أنه يسير على منهج بحث علمى دقيق . وكأن الشاعر عناه بقوله الحكيم :

سارت مشرقة وسرت مغرباً

شتان بين مشرق ومغرب

أما شبهة نهى الخلفاء عن الإكثار من التحديث عن رسول الله ﷺ التى كانت محفوظة فى صدور الرجال، فكان من الحيطة الاقتصاد فى سوقها، وعدم الإسراف فى التحديث بها . على أن هناك حقيقة يجب أن نضعها فى الاعتبار وهى :

أن كراهة كثرة التحديث فى عصر الخلفاء لم تكن شاملة لكل الأحاديث ، بل كانت مقصورة على أحاديث الرُّخص خشية أن يركن إليها الناس ويتركوا أحاديث العزائم .

كذلك كانوا يكرهون ذكر الأحاديث التى قد يكون فيها «مشكلات» يصعب فهمها على عامة الناس ، وقد اعتنى علماء الحديث من بعد بهذا النوع وعالجوه علاجاً علمياً جيداً ، مثل « مشكل الآثار » للطحاوى ، و « تأويل مختلف الحديث » لابن قتيبة .

هذا النوعان هما اللذان كانا موضع كراهة الإكثار منهما .

أما أحاديث العمل والأحكام الفقهية وكل ما يتعلق بأعمال المكلفين إيجاباً وحظراً ، فهذه لم تكن محظورة ولا منهياً عنها .

وهذا ما غفل عنه ، أو تغافل عنه دعاة هدم السُّنة النبوية ومنهم صاحب هذا المشروع التعسفى .

ثم من أين علم صاحب المشروع أن الخلف انحرفوا عن منهج السلف فى رواية الحديث وتدوينه ؟ مع أنهم - فى حقيقة الأمر - ساروا على المنهج نفسه ، ووضعوا ضوابط دقيقة لمن تقبل روايته ولمن ترد روايته ، وفحصوا أحوال الرواة فحصاً دقيقاً ، وصنفوهم طبقات على حسب سيرتهم ، ووضعوا درجات لكل طبقة - مثل : « ثقة - صدوق - مقبول - مردود ... إلخ » ، وإذا روى الحديث عن ثقات وكان فى سلسلة الرواة من ليس « ثقة » حكموا على الحديث بحكم يليق به من الضعف وغيره ، وصنفوا الأحاديث أصنافاً ثلاثة : صحيح ، وحسن ، وضعيف .

كما وضعوا لسند الحديث ومتنه ضوابط حكيمة من خلالها نستطيع أن نحكم على الحديث بالقبول أو الرد .

وكان جُمّاع الحديث يشدون الرحال - أحياناً - ويقطعون الاف الأميال طلباً لسماع حديث واحد من راويه .

ومن العجيب أن صاحب المشروع يعرف ذلك كله ، وقد استفاد منه كثيراً فى مشروعه ، ومع هذا ينكر فضل علماء الحديث ، ويرميهم بكل نقيصة ، ويتوعدهم بالويل والثبور وعظائم الزمور . ولولا جهود علماء الحديث وثروتهم العلمية لضمر الجزء الأول من مشروعه « الوارم » إلى عُشر ما هو عليه .

وعلى عكس ما يرمى به صاحب المشروع علماء الحديث من الخلف - بعد عصر الخلفاء الراشدين - ، فإننا نقول بكل ثقة .

«إن أحاديث رسول الله ﷺ نالت من العناية والاهتمام والتمحيص على أيدى هؤلاء العلماء الأفذاذ ما لم تحظ به فى عصر سابق أو لاحق» .

وبخاصة حين ظهر الوضع والإفتراء فى الحديث بعد عصر الخلفاء، فقيض الله جل وعلا لسنة رسوله ﷺ جيشاً جراراً من العلماء الأتقياء الأبرار وجمعوا ما صح وما حسن من الأحاديث بسندها ومتنها بمختلف طرقها ، ونصوا على أسباب الصحة والحسن فيها .

كما جمعوا الأحاديث الضعيفة وبينوا أسباب ضعفها ، ثم جمعوا ما شاع من أحاديث مكذوبة ونصوا على أسباب وضعها .

وفى منهج الإمام البخارى ما يدحض إفتراءات صاحب المشروع على علماء الخلف - رضى الله عنهم .

فقد توخى الإمام البخارى فى « جامعه الصحيح » الروية والأناة ، حيث صنفه فى ستة عشر عاماً وقد جمع فيه تســـعة آلاف واثنين وثمانيـن حديثاً (بالمكرر) وفى ذلك يقول :

« أخرجت هذا الكتاب – يعنى (الجامع الصحيح) .. من نحو ستمائة ألف حديث ، وصنفته فى ست عشرة سنة ، وجعلته بينى وبين الله » وهذا يدل على حرصه الشديد على أنه لا يكتب فى « صحيحه » حديثاً إلا بعد التحرى عنه والتثبت منه ، فكان يدون كل يوم حديثين فقط ، وقد عهد على نفسه أن يتوضأ ويصلى ركعتين بنية الاستخارة لكل حديث – يقول :

« ما وضعت فى الصحيح حديثاً إلا اغتسلت قبل ذلك وصليت ركعتين » فإذا شرح الله صدره للحديث المستخار من أجله كتبه ، وإلا فلا . فأين التساهل فى النقل عن رسول الله ﷺ عند هؤلاء الأتقياء البررة .

إن من علامات الساعة الصغرى : « أن يسب آخر الأمة أولها » .

نبرأ إلى الله – سبحانه وتعالى – من هذا السلوك الطائش .

* * *

(٤)

الروايــة بالمعنى

من الشبهات التى أثارها صاحب المشروع، متابعاً فى إثارتها غيره من خصوم السنة ـ قديماً ـ والمبشرين والمستشرقين ـ حديثاً ـ ، مثل المستشرق اليهودى المجرى: جولد تسيهر. عدو السنة الألد، ومحمود أبو رية صاحب كتاب: «أضواء على السنة المحمدية». من تلك الشبهات شبهة أن الأصل فى رواية الحديث النبوى كانت بالمعنى لا باللفظ، - يعنى - أن راوى الحديث كان بعد سماعه الحديث من رسول الله ﷺ كان يردده بألفاظ من عنده لا بالألفاظ التى سمعها. وهى شبهة قديمة ـ كما تقدم ـ، وقد تصدى لها علماء الحديث وكشفوا عن زيفها.

يقول صاحب المشروع التعسفى لهدم السُّنة النبوية:

«إن الرواية بالمعنى كانت هى الأصل بالفعل عند السابقين، ولكن علماء الحديث ظلوا يخففون من ثقل هذه الحقيقة على العقول، حتى لا يفزع الناس من تلقى أحكام تقال فى الدين عبر أجيال متلاحقة بطريق الرواية بالمعنى، حتى ان الإمام الشافعى جعل ذلك أصلاً من الأصول الشرعية التى لا ينبغى أن يفزع الناس منها».

وقد رتب صاحب المشروع على هذا الأصل الذى ادعاه؛ وهو رواية الحديث بالمعنى أموراً، منها:

* أن ما اشــــتملت عليه كتب الحــــديث من أقوال منســـــوبة إلى

رسول الله ﷺ هى ليست أقواله؛ وإنما هى أقوال رجال يخطئون ويصيبون ولا يوثق بهم؟!.

* أن الأحكام التى تُفْهم من هذه الأقوال إنما هى آراء أولئك الرجال، وليست أحكاماً شرعية؟!.

* أن رجال الحديث خدعوا الأمة طوال أربعة عشر قرناً، وأوهموها بأن الأحاديث هى من كلام رسول الله، وهى ليست من كلامه، ولم يصرحوا للأمة بحقيقة الأمر لئلا تفزع من تلك الحقيقة ؟!

* وأن الإمام الشافعى له ضلع فى تلك الجرائم، وكذلك أئمة المذاهب الفقهية الأخرى؛ حيث جعلوا تلك الأحاديث المزورة أصلاً ثانياً من أصول التشريع؟!.

هذا ما يسعى إليه صاحب المشروع التعسفى لهدم السنة النبوية؛ حيث يروج فى مشروعه الخبيث التشكيك فى السنة جملة وتفصيلاً. وهو يزعم أنه حامل مشعل التبصير، ورائد المنهج العلمى الصحيح، الذى جهله أو تجاهله حماة السنة وعلماؤها الأفذاذ؟!.

دحض هذه الافتراءات:

الصواب الذى لا محيد عنه أن الأصل المجمع عليه فى رواية الحديث أن روايته كانت بالألفاظ لا بالمعانى؛ كما زعم صاحب المشروع ـ ناعقاً بما نعق به أمثاله من قبل.

أما رواية الحديث بالمعنى فهو موضع حرج شديد عند الرواة، وهم جميعاً

من أصحاب رسول الله ﷺ؛ لأنهم هم وحدهم الذين رووْا ونقلوا ما سمعوه منه، ولم يشاركهم فى ذلك أحد.

أما التابعون وتابعوهم فهم الذين سمعوا الحديث عن الصحابة، والصحابة مشهود لهم بالعدل والاستقامة بصريح القرآن فى قوله تعالى: ﴿ لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالأَنصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ إِنَّهُ بِهِمْ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾ [التوبة: ١١٧]

وكذلك التابعون فى قوله تعالى: ﴿ وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴾ [التوبة: ١٠٠]

وفى الحديث الصحيح: «خير القرون قرنى، ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم».

وعن هؤلاء البررة الكرام وصل إلينا كتاب الله العزيز، وعنهم أخذنا السنة النبوية الطاهرة، فهل يقع فى وَهْم واهم - غير صاحب المشروع - أن هؤلاء الصفوة من الأصحاب، ثم التابعينَ يتهاونون فى النقل عن رسول الله ﷺ ويزورون أحاديثه!!

ومن الذى قاوم ظاهرة وضع الحديث ووقف لها بالمرصاد إلا التابعون الذين رماهم صاحب المشروع بالسفه والكذب على رسول الله ﷺ، والتغرير بالأمة، وخداعهم إياها. والرواية بالمعنى التى استسمن صاحب

المشروع ورمها، واتخذ منها وسيلة لهدم السنة، لم تقع بالصورة التى زعم أنها شملت الأحاديث كلها؛ بل إن الثابت أنها كانت ضرورة، أو رخصة فى أضيق الحدود إذا اضطر الراوى إليها. وأنها كانت تقع فى بعض الألفاظ - أحياناً - مثل وضع كلمة مكان أخرى تؤدى معناها، أو فى أداة من أدوات العطف. وأنها لم تقع تعمداً ولا اختياراً، بل إذا نسى الراوى لفظاً فى حديث يسوقه للاستشهاد به على أمر. وأنها كانت تقع فى الرواية الشفهية العابرة لا فى تدوين الحديث وكتابته، وأن من كان يروى أمراً بالمعنى كان ينبه إلى تلك الرواية حتى لا يفهم السامع أنها من كلام النبى - عليه الصلاة والسلام.

وهذا كله كان فى القرن الأول قبل تدوين الحديث، فلما استقر تدوين الحديث بلفظه ومعناه منع العلماء روايته بالمعنى.

قال الماوردى: «إذا نسى اللفظ جاز - يعنى (الرواية بالمعنى) - لاسيما أن تركه قد يكون كتماناً للأحكام، فإن لم ينسه لم يجز أن يورده بغيره؛ لأن فى كلامه ﷺ من الفصاحة ما ليس فى غيره».

وقال السيوطى عن الصحابة إذا رووْا بالمعنى:

«وكان أصحاب رسول الله ﷺ إذا اضطروا إلى الرواية بالمعنى، أوشكوا فى اللفظ النبوى، أو فى بعضه، أوردوا عقب الحديث لفظاً يفيد التصون والتحوط، وهم أعلم الناس بمعانى الكلام، لعلمهم بما فى الرواية بالمعنى من الخطر، - يعنى - أن الصحابة - رضوان الله عليهم - كانوا إذا رووْا شيئاً من حديث رسول الله ﷺ بالمعنى - اضطراراً لا اختياراً - نبهوا بعد الفراغ من سوق الحديث إلى ما رووه منه بالمعنى. ولهذا التنبيه فائدتان:

الأولى : دفع اعتقاد السامع أن اللفظ المروى بالمعنى من كلام الرسول - 

الثانية: الحث على التثبت عند تدوين الحديث من اللفظ النبوى الذى عبر عنه بلفظ آخر يؤدى معناه.

كل هذه الحقائق الثوابت جهلها أو تجاهلها صاحب المشروع التعسفى لهدم السنة النبوية. فهل إذا أساء به الظن قراء مشروعه يكونون قد تجاوزوا الحقيقة؟

إن كلامه الذى نقلنا بعضاً منه دعوة صريحة وملحة إلى التشكيك فى كل ما رواه حتى الثقات عن رسول الله ﷺ . وكفى بذلك هدماً للسنة النبوية؛ مع ما لها فى حياة المجتمعات الإسلامية من رسوخ؛ وسعة توجيه فى عظائم الأمور ودقائقها.

ويضيف إلى هذه الشبهة شبهة أخرى واهية؛ وهى أن علماء اللغة رفضوا الإستشهاد بالأحاديث لشكهم فيها ؟!

وهذا غير مسلم على إطلاقه. فالذى تحرج من الاستشهاد بها نفر منهم، والجمهور على خلافهم، ومن يطلع - ولو عابراً - على كتب النحو، والصرف، ومعاجم اللغة، وفقه اللغة يجد المئات من الأحاديث التى أوردها اللغويون فى مصنفاتهم. ولولا خشية الإطالة لذكرنا بعضاً منها.

ولو فرضنا جدلاً أن هذا موقف اللغويين جميعاً - لا سمح الله - فإنه يكون موقفاً شاذاً لا تأثير له على سلامة السنة من التزوير، وعلماء الحديث - بلا نزاع - كانوا أكثر ضبطاً، وأحكم مناهج، وأشد احتياطاً من علماء اللغة فى تمحيص الرواية، والتمييز بين صحيحها وعليلها.

(٥)

الخروج عن المنهج العلمى

من يزعم أنه ينتهج المنهج العلمى الصحيح فى موضوع ما من موضوعات البحث والدراسة، فإن عليه أولاً: أن يحدد سمات ذلك المنهج، وعليه ثانياً : أن يلتزمه بكل حرص فى أثناء العمل، وأن ينحى عواطفه وأهواءه جانباً، وعليه ثالثاً: أن لا يزن بميزانين، ولا يكيل بمعيارين؛ بل يحكم المنهج العلمى الذى ارتضاه بغية الوصول إلى «نتائج» سليمة.

وهذا ما لم نره عند صاحب المشروع التعسفى لهدم السنة النبوية، ولخروجه عن المنهج العلمى الذى يقره العقلاء والعلماء. لهذا الخروج عند صاحب المشروع صور عديدة، تعرى مشروعه «العارى» بالطبع عُرّياً بعد عُرى، وهذه «الخروجات» تنسف مشروعه «المنسوف» بطبعه نسفاً بعد نسف.

ولكى يطمئن القارئ إلى صحة ما نقول، نضع بين ناظريه بعض الأمثلة:

«الكتابة» لا .. «الحفظ» نعم !:

تقدم لنا أن صاحب المشروع رافض كل الرفض لكتابة الحديث النبوى فى مصنفات أياً كانت: مسانيد، أو صحاحاً، أو جوامع، أو سننا. وحكم بأن تدوين الأحاديث فى كتب بدعة ضالة أحلت الأمة دار البوار. وكم كان طروبا نشوان بالرواية التى ذكرها عن أبى بكر - رضى الله عنه - حين أمر بإحراق

صحيفة كان قد كتب فيها بعض أحاديث رسول الله ﷺ . وعلل صاحب المشروع ـ كما تقدم ـ إحراقها بأنها كانت بها أحاديث مكتوبة!

هذا موقفه من كتابة الحديث النبوى.

ونريد ـ الآن ـ أن نسأل سؤالاً، ثم نجيب عليه نحن معاً ـ الكاتب والقراء ـ، ثم ندع الإجابة إلى أن نعود إليها فى وقتها.

السؤال : ما المقصود من كتابة أى شىء ؟

الجواب: هو الحفظ، والتوثيق ليكون المكتوب موجوداً إذا نسيته الذاكرة هذا ما يقصده العقلاء من كتابة أى شىء، فالكتابة إذن هى: تدويم الحفظ واستمراره .

وقد عرفنا أن صاحب المشروع يقول بالنسبة للحديث النبوى: «الكتابة» لا ، أما «الحفظ» عن ظهر قلب ـ أى ـ حفظ الحديث النبوى والتحديث به، فلا مانع منه عند صاحب المشروع .

وأغلب الظن أن صاحب المشروع أراد أن يملص من مواجهة معارضيه الذين يقرون بكتابة الحديث والتحديث به، ويرووت فى ذلك أحاديث عن صاحب الدعوة أمر فيها برواية الحديث عنه وتحديث الناس بها، شريطة أن يتحروا الصدق فى تحمُّل الحديث عنه، وتبليغ الناس به. مثل قوله ﷺ «... وحدثوا عنى ولا حـرج، ومن كذب علىَّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار».

وقوله ﷺ : «نضَّر الله امرأ سمع منى شيئاً فبلغه كما سمع، فرب مبلغ أوعى من سامع»

وقوله ﷺ : «نضَّر الله امرأ سمع منا حديثاً فحفظه حتى يبلغه، فرب مبلغ أحفظ له من سامع»

هذه الأحاديث ذكرها صاحب المشروع، ثم قصر دلالتها على الحفظ فى الصدور، والتبليغ الشفهى لا غير، دون الكتابة، والتدوين، والتوثيق.

ثم أضاف إليها حديثاً أخرجه البخارى فى «صحيحه» نصه: «ليبلغ الشاهد الغائب؛ فإن الشاهد عسى أن يبلغ من هو أوعى منه».

ثم يعلق صاحب المشروع على هذه الأحاديث فيقول:

«... وهذا يوضح تمام الوضوح؛ أن المراد هو الحفظ الذى يصل الناس منه إلى ما يعينهم على فهم الآيات الكريمة، وتعديل الأيام فيه [؟!] فتثبت وتنفى، وترفع وتخفض؛ بحيث لا يبقى بجانب القرآن الكريم إلا ما يصلح بالفعل - بحكم الواقع والمدارسة الواعية - لما يقال من روايات، له أن يبقى معه - أى مع القرآن - دون أدنى تكلف ...» !!

تأمل هذا الكلام تجده مليئاً بالأوهام والدسائس الشنيعة. فمثلاً: من أين فهم صاحب المشروع أن هذه الأحاديث تمنع من كتابة السنة وتدوينها وتوثيقها؟

ثم أليس توثيق كتابة الحديث مثل حفظه ذهنياً؟ بل هو وسيلة ذات شأن عظيم فى الإعانة على الحفظ الذهنى والتثبت إذا اعترى الذاكرة سهو، أو نسيان، أوشك، أو اختلاط.

وعلى أى أساس علمى صحيح فرق صاحب المشروع بين الحفظ الذهنى والحفظ التدوينى؟

وإذا غضضنا الطرف عن هذه المغالطات؟ فإنا نقف أمام عبارة صاحب المشروع:

«وتُعدل الأيام فيه» يعنى - فى الحديث الذى أمر رسول الله ﷺ بحفظه ذهنياً، وتبليغه شفهياً.

«فتثبت وتنفى، وترفع وتخفض ...» هذا هو تعديل الأيام فى الحديث المحفوظ.

ولنا أن نتساءل - مع القارئ - :أليس هذا الكلام دعوة صريحة لتحريف السنة المحفوظة؟ تحريف بالإثبات مرة، وبالحذف مرة. وهذا عدوان على «سنة رسول الله ﷺ يود صاحب المشروع لو كان قد حدث.

ثم تحريف آخر فى نطق ألفاظ الحديث نطقاً بغير معناها. لا مناص من هذا الفهم الذى فهمناه، وهذا يفسر لنا لماذا كره صاحب المشروع كتابة الحديث وتدوينه فى مجلدات. لأن كتابة الحديث تحميه من التحريف بكل صوره، سواء كان تحريفاً بالنقص، أو تحريفاً بالزيادة، أو تحريفاً باللحن فى الضبط النحوى والصرفى.

أما لو ظل الحديث غير مكتوب، فإنه يتعرض لعوامل التعرية والقرض، والمحو، والتغيير، والتبديل.

والكلام الذى نقلناه عن صاحب المشروع - آنفاً - له نظير آخر يقول فيه بالحرف:

«ومنه نرى أن السنة لم يكن لها لتكتب بأى حال من الأحوال ...»

وقال أيضاً :

«وبذلك نرى أن كل الأحاديث الواردة فى هذا الشأن بصريح اللفظ إنما جاءت بصيغة تدل على كون المراد من رواية الحديث - أصلاً وفرعاً - إنما هو البلاغ الشفهى، الذى يقوم كبيان توضيحى يأخذ منه الناس بقدر ما يحفظون، وتبقى النصوص القرآنية مقدمة كما أنزلت».

صاحب المشروع التعسفى مُصِرٌّ كل الإصرار على أن كتابة السنة كانت خطأ. ويوضح - هنا - سراً جديداً لم يعرفه أحد من قبل. ذلك السر هو:

أن كتابة أى شىء معناه: التقديس. والتقديس لا يكون لكلام إلا للقرآن وحده، فكان ينبغى عدم كتابة السنة لئلا تنطبق عليها خصائص التقديس بمجرد أن تكتب» ؟!

الناس - عامتهم وخاصتهم - يعلمون أن سمات التقديس وخصائصه لها اعتبارات معلومة، وليس منها الكتابة، وأن المقدس مقدس كتب أو لم يكتب، وأن غير المقدس يظل غير مقدس كتب أو لم يكتب. هذا هو ما يعرفه الناس علماء وغير علماء.

ولكن صاحب المشروع التعسفى لهدم السنة النبوية، وهو فى الوقت نفسه صاحب المنهاج العلمى الوحيد فى تمحيص السنة وعلوم الأولين والآخرين، يفاجئ القراء بمنهج علمى فذ منقطع النظير:

* يفرق بين المتساويين كما فرق بين الحفظ الذهنى والحفظ التوثيقى، وكلاهما يعاضد الآخر.

* ثم يضيف إلى مصطلحات العلوم والفنون: مصطلحاً جديداً مبتكراً لا علم لأحد به:

فالكتابة هى مصدر التقديس، وما لا يكتب لا قدسية له.

وبناءً على هذا المصطلح فإن خمريات امرئ القيس، وأبى نواس نصوص مقدسة. ولماذا؟ لأنها نصوص مكتوبة. هذا هو المنهج العلمى الصحيح الواعى الذى يستخدمه صاحب المشروع التعسفى لهدم السنة النبوية؟!

* * *

(٦)

تحريف معانى النصوص

فى إطار التعسف العضلى الذى يسود ما لدينا من أعمال المشروع الذى نكشف زيفه فى هذه العجالات، نرى صاحبه يعمد إلى نصوص من القرآن، ومن السنة ويتعسف فى إخضاعها لمراده الكريه، وهدمه للسنة الشريفة، وهو يزعم بين الحين والحين انه ينهج نهجاً علمياً صحيحاً مائة فى المائة.

ولكى يشاركنا القارئ فى الحكم على المنهج الذى سلكه صاحب المشروع، وبيان عوره، نسوق المثال الآتى:

المثـال : هو قوله تعالى :

﴿ ومَا مُحَمَّدٌ إلاَّ رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ من قَبْله الرُّسُلُ أَفَإِن مَّاتَ أَوْ قُتلَ انقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابكُمْ وَمَن يَنقَلبْ عَلَىٰ عَقبَيْه فَلَن يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئًا وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِين وَمَا كَانَ لنَفْسٍ أَن تَمُوتَ إلاَّ بِإِذْن اللَّه كتَابًا مُّؤَجَّلاً وَمَن يُرِدْ ثَوَابَ الدُّنْيَا نُؤْته منْهَا وَمَن يُرِدْ ثَـوَابَ الآخـرَة نُؤْته منْهَا وَسَـنَجْزِي الشَّاكِرِينَ ﴾ [آل عمران الآية ١٤٤ - ١٤٥]

هاتان الآيتان نزلتا عقيب غزوة أحد، تنكر على من فر من المسلمين من ميدان القتال، متأثراً بالشائعة التـــى أطلقت والقتال دائر، بأن محمداً قتل فى المعركة، فنزلت هاتان الآيتان تنعـــيان على الذين تأثروا بالشائعة ولاذوا بالفرار. موضحتين أن محمداً ﷺ بـــشر ورسول، وهو لابد أن يموت كما مات من قبله من الرسل ـ عليهم السلام ـ وقوله تعالى فى الآية الأولى :

﴿ انقلبتم على أعقابكم﴾ تمثيل رائع لما حدث منهم حين فروا من ميدان القتال، حتى لكأنهم سقطوا فعلاً على، أقفائهم هاوين إلى الأرض هرباً من الموت، والموت الذى لا يقربه صمود، ولا يدفعه هروب.

هذا مجمل معنى الآيتين. ولكن صاحب المشروع التعسفى لهدم السنة النبوية، طبق منهاجه العلمى العجيب فاستخرج لنا من الآيتين معنى غريباً كل الغرابة، لا يتصوره من الآيتين جن ولا إنس ولا ملك!.

المعنى الذى استخرجه صاحب المشروع

هل تتصور عزيزى القارئ أن صاحب المشروع فهم من قول الله تعالى :﴿ انقلبتم على أعقابكم﴾ أن المراد: كتابة السنة النبوية، وتدوين الأحاديث، وإشراكها مع القرآن فى هداية الأمة !!! وأن هذا تحويل خطير، ونكسة أشار إليها القرآن، وأنها ستحدث بعد موت النبى ﷺ ؟!

ولكى يطمئن القارئ إلى صحة ما نقول نسرد عليه بعضاً من أقوال صاحب المشروع فى معنى الآيتين:

صاحب المشروع يجزم بأن من التحول الخطير فى أوضاع الأمة بعد وفاة النبى، وانقضاء عهد الخلفاء الراشدين: هو بدعة كتابة الحديث النبوى، وجعله مصدراً من مصادر التشريع الإسلامى. وفى ذلك يقول:

«وهكذا كان الأمر .. وفى غفلة من التحقيق العلمى القاطع، ونشوة من التقليد «الظنى الذائع، قام للحديث المروى عن النبى ﷺ كيان، وأصبح له مكانه طارئة بجانب قدسية القرآن الكريم».

«وهو وضع شاذ؛ لأن الأمر لم يكن كذلك أيام النبى ﷺ، ولا أيام صحابته الأفاضل ولا أيام الخلفاء الأربعة الراشدين على وجه الخصوص، حيث اكتفت هذه العصور بالقرآن الكريم دستوراً أوحد، لا يشركه أى شىء آخر على الإطلاق»!

ويقول: «وهكذا ذاع الأمر، وشيئاً فشيئاً تتابع عليه الأئمة الأربعة. وعلماء كثيرون من بعدهم .. كأنما أمرهم بذلك القرآن الكريم . . وكل ذلك ليس له وجود بأى حال من الأحوال» !

ويقول فى الحديث عن الفقهاء، والأصوليين، وعلماء الحديث: «قد حاولوا تضليل عوام الأمة بصرفهم عن الحقيقة بأقوال هشة، وآراء واهية، وروايات فاسدة - يعنى أحاديث النبى جملة - جعلت الكثير منهم - أى من عوام الأمة - يلتبس عليهم أمرهم - أى أمر علماء الحديث، والفقه، والأصول، - حتى ظنوا بدين الله غير الحق، ووهموا فى أحكام الشريعة البينة، فحسبوا أن التقرب إلى الله يكون باتباع الكتاب والحديث معاً، وهو زيادة على الحق، ودعوى بغير دليل، وافتراء على الله رب العالمين»!!

* تعقيب :

صاحب المشروع التعسفى لهدم السنة النبوية، أفصح عن مراده من هذا المشروع فى هذه الأقوال التى نقلناها عنه، أفصح عن مراده بكل وضوح حيث عدَّ كتابة الحديث نوعاً من التحول الخطير الذى حدث بعد وفاة النبى، وهو التحول الذى حذرت منه - على حد قوله - آيتا آل عمران السابقتان، وحيث جعل اتباع الحديث النبوى مع القرآن زيادة

فى الدين، ودعوى بغير دليل، وافتــراء على الله رب العالمين.

وهنا نقـول : إن هذا المشــروع التعسفى، وإن كان الظـاهـر منه هـو هدم السنة النبوية، فإنه فى الواقع مشروع لهدم الإســلام كله. ذلك لأننا بمقتضـــى هذا المشروع ـ إذا أصــابتنا لوثته ـ ينبغى أن نبادر فـوراً إلى:

أولاً : إحراق كل كتب الحديث، وفى مقدمتها: كتب البخارى، ومسلم، والترمذى، وأبى داود، وابن حبان، وابن ماجه، وأحمد، والدارمي، وابن خزيمه، والنسائي، والدار قطنى ... الخ. ثم نحرق شروح هذه الكتب، وما أكثرها.

ثانياً : إحراق كتب أصول الفقه، وفى مقدمتها «الرسالة» للإمام الشافعى، و«البرهان» لإمام الحرمين الجوينى، و«المحصول» للرازى، و«المستصفى» للغزالى، و«البحر المحيط» للزركشى، و«الإحكام» للآمدى، ونظيره لابن حزم ... الخ

ثالثاً : إحراق كتب الفقه، وفى مقدمتها: كتاب «الأم» للإمام الشافعى، و«الموطأ» للإمام مالك، ثم «المدونه الكبرى» له أيضاً، و«المغنى» لابن قدامة، و«بدايع الصنـــائع» للكاســـانى، ثم كل ما يتعـــلق بالفقه الإسلامى مما لا حصر له .

والسبب ـ كما يوضح صاحب المشروع التعسفى ـ أن هذه الكتب ونظائرها إما قائمة على الحديث النبوى وحده، وهو ليس من الدين فى شىء، أو أشركت الحديث مع القرآن. !!

ويترتب على هذا ـ لا قدر الله ـ هدم أركان الإسلام، فلا ندرى كيف

نجمع بين الشهادتين، ولا ندرى كيف نصلى، ولا كيف نزكى، ولا كيف نؤدى الصيام صحيحاً، ولا كيف نحج ونعتمر، ثم تنهدم معالم المعاملات من بيع وشراء، ورهن وحواله، ووكالة وسلم، ومزارعة، ومساقاة، وجعل، وعقود زواج، .. الخ.

ثم تصبح الأمة فى أمس الحاجة إلى رسول جديد يبين لها ما أنزل الله فى كتابه. ولكن بشرط أن نأمن من ظهور مشروع تعسفى آخر يحكم على الرسول الجديد بمثل ما حكم به هذا المشروع على هدم سنة خاتم النبيين ﷺ

وسبحان الله القائل فى محكم كتابه الخاتم:

﴿وَلَوِ اتَّبَعَ الْحَقُّ أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَوَاتُ وَالأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ﴾[المؤمنون : الآية ٧١]

* * *

(٧)

نصوص أخرى حرّف معناها

يخطو صاحب المشروع خطوة تعسفية أخرى فى هدم السنة النبوية، فيسوق نصوصا وَهِمَ كل الوهم فى فهمها إن كان فعلاً صاحب منهج علمى صحيح - كما يدعى -، أو خاب كل الخيبة فى الاستدلال بها على صحة دعواه بأن «الأحاديث المدونة فى كتب الصحاح، والمسانيد، والجوامع، والسنن، مكذوبة على رسول الله ﷺ ...» !!

ونذكر للقارئ بعض الأمثلة على «جهل صاحب المشروع الموضوع لهدم السنة النبوية» فضحاً لسوء فهمه، وشناعة عدوانه على مصدر تشريعى ذى شأن عظيم فى الإسلام.

* فمثلاً: هو يدعى أن القرآن - وحده - يكفى الأمة فى الالتزام بطاعة الله فى العقائد، والعبادات، والمعاملات، وكل ما يتصل بالعلاقة بين الخالق والمخلوق، وبين الخلق بعضهم ببعض ... الخ.

أما السنة كلها أقوالاً، وأفعالاً، وتقريرات، فلا حاجة إليها فى حياة المسلمين أفراداً، وجماعات.

هذه هى الدعوى، فبم استدل صاحب المشروع عليها؟ هو فى الواقع حاطب ليل، يقبض بيده على «الثعبان» يحسبه «خشبة»، وعلى «العقرب» يحسبها «ثمرة»! فانظر معى فى هذا الدليل الذى ذكره:

﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَى لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾ [العنكبوت : ٥١]

هذه الآية أحد الأدلة على اعتماد القرآن وحده فى كفاية الأمة فى مجال التشريع كله، والهداية كلها.

ونقول:إن الآية الكريمة فى واد. وفهم صاحب المشروع فى واد آخر!

فتعال ننظر معاً فى الآيات التى سبقت هذه الآية فى نفس السورة.

﴿ وَمَا كُنتَ تَتْلُو مِن قَبْلِهِ مِن كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكَ إِذًا لَّارْتَابَ الْمُبْطِلُونَ * بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَمَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا إِلَّا الظَّالِمُونَ * وَقَالُوا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ آيَاتٌ مِّن رَّبِّهِ قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِندَ اللَّهِ وَإِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُّبِينٌ * أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَى لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾ [العنكبوت : ٤٨ : ٥١]

المقام الذى وردت فيه هذه الآيات هو مقام الحديث عن معجزة صاحب الرسالة ﷺ وهى «القرآن» بلا نزاع، ومع أن القرآن كان معروفاً للمشركين، وهم مقرون بأنه «طراز فريد من البيان»، مع هذا كانوا يتطلعون إلى معجزة غير القرآن تثبت بها صحة الرسالة. فرد الله عليهم هذا الإسراف فى العناد، وأشار إلى أن القرآن وحده كاف فى إثبات صدق الرسالة: يعنى - أن القرآن فى مجال الإعجاز هو وحده معجزة كبرى، فكان حريا بهم - لو كانوا طالبى حق - أن يعتمدوه معجزة تفوق كل المعجزات.

هذا هو المقصود من الآية، أما صاحب المشروع فقد جهل أو تجاهل هذا المعنى الواضح وضوح الشمس فى رائعة النهار، وحرف معنى الآية وجعلها فى غير مقامها الذى وردت فيه، ليضلل من يستطيع من قراء مشروعه بأن المسلمين لا حاجة بهم إلى أحاديث رسول الله ﷺ؛ لأن القرآن وحده يكفيهم!!

* مثال ثان ساقه مع تحريف معناه :

هو حديث رواه الشيخان:أن النبى ﷺ قال:« ليردنّ علىّ أقوام أعرفهم ويعرفوننى، ثم يحال بينى وبينهم - يعنى : يوم القيامة - فأقول : إنهم منى؟! . فيقال: إنك لا تدرى ما أحدثوا بعدك، فأقول: سحقاً سحقاً لمن غير بعدى »

إستدل صاحب المشروع بهذا الحديث على أن الزيادة أو التغيير الذى حدث بعد موت النبى ﷺ وبسببه حيل بين النبى يوم القيامة وبين الذين زادوا وغيروا؟ هو أمران:

الأول: رواية أحاديث النبى ﷺ وتدوينها.

الثانى: اعتماد السنة مصدراً ثانياً فى التشريع بعد القرآن.

مع أن المسلمين ليسوا بحاجة إليها لا من قريب ولا من بعيد !! وهذا الذى زعمه صاحب المشروع «رجس من عمل الشيطان».

ولو كان الأمر كما قال - وما أكذب ما قال - لكان جميع أصحاب رسول الله ﷺ، وجميع التابعين، وتابعيهم، وتابعى تابعيهم، مغضوباً عليهم من الله، ومدعوا عليهم بالهلاك من الرسول نفسه : «سحقاً سحقاً لمن غير بعدى» لأن رجال القرون الثلاثة الأولى هم الذين رووا للأجيال سنة رسول الله ﷺ وهم الذين جمعوها فى الكتب، وهم الذين دافعوا عنها ونقوها من الشوائب.

ولن يقف الأمر عند هذا الحد، بل سيدخل فى الغضب الإلهى وفى دعاء النبى،ﷺ بالهلاك، جميع علماء الأمة من بعد الصحابة، والتابعين، بجميع طبقاتهم، وجميع الذين اقتدوا بالأحاديث النبوية مع القرآن!

وجريمتهم التى اقترفوها عند صاحب المشروع - الشيطانى اللعين هى الجمع بين القرآن والأحاديث النبوية فى الإيمان بهما مصدرين للتشريع، وفى العمل بهما فى شئون الدنيا والدين! وإذا كان هؤلاء جميعاً مغضوباً عليهم وهالكين، فيا ترى: من سيبقى ناجياً من أمة محمد ﷺ ؟! ومن الذى سيبعث مع محمد ﷺ يمثل الأمة يوم يبعث الأنبياء مع أممهم؟!

ما هو الجواب على هذا التساؤل عزيزى القارئ؟

الجواب: بكل وضوح - هو صاحب المشروع التعسفى لهدم السنة النبوية، هو وحده سيكون أمة الإسلام يوم القيامة! وبهذا السخف والهراء يكون نوح (عليه السلام) أكثر أتباعاً من خاتم الأنبياء ﷺ، لأن نوحاً آمن به ثمانون تابعاً، أما خاتم الأنبياء فلم يؤمن به إلا رجل «فذ» واحد هو صاحب المشروع التعسفى لهدم السنة النبوية !

ويا ترى: من منا يسره أن يؤمن كما آمن هذا الرجل الفذ، الذى أوتى علم الأولين والآخرين؟ من؟ من؟ - لا أحد - إن دلالة هذا الحديث أبعد من هذا السخف الذى هرف به صاحب المشروع كبعد السماء من الأرض.

فدلالته هى: التحذير من الابتداع فى العقائد، والعبادات، والمعاملات،

والأخلاق، وما أكثرها فى دنيا الناس، بل إن مشروع هذا الدعى من أضل البدع وأشنعها، والتى جاء الوعيد الشديد لفاعليها فى هذا الحديث النبوى المتفق عليه عند الشيخين الجليلين الورعين: البخارى ومسلم (رضى الله عنهما).

* مثال ثالث:

معروف عند علماء الحديث أن البخارى (رضى الله عنه) كان يحفظ ستمائة ألف حديث. وأنه لم يدون منها فى «صحيحه» سوى أربعة آلاف حديث غير المكرر.

ومعروف أن البخارى لم يكن يكتب فى اليوم الواحد غير حديثين، وأن الزمن الذى استغرقه فى تدوين الأربعة الآف حديث بلغ ست عشرة سنة كاملة، لأنه كان يتثبت بكل دقة فيما يكتب، واكتفاؤه بهذا القدر الضئيل (أربعة آلاف حديث) بالنسبة لما كان يحفظ يرجع إلى سببين:

الأول : شدة التحرى فى تدوين الحديث

الثانى: عدم الإطالة التى تحتاج إلى وقت غير متاح. هذا هو الحق المشهود به عند العلماء، أما صاحب المشروع التعسفى لهدم السنة النبوية، فيفسر سلوك البخارى الذى قدمناه بقوله:

«لم يكن يصح فى نظر البخارى إلا حديث واحد من بين مائتين وخمسين حديثا. وتلك ظاهرة خطيرة كانت تحتم على كل منصف عدم كتابة الحديث على الإطلاق» !

﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِن يَقُولُونَ إِلاَّ كَذِبًا ﴾. [الكهف : ٥]

* * *

(٨)

مهمة النبي عند صاحب المشروع

الهدف المقصود أولاً وبالذات لصاحب هذا المشروع هو إزاحة سنة رسول الله ﷺ عن ساحة المسلمين، وإذا قلنا إن الهدف هو إعدام السنة النبوية تماماً كنا صادقين تمام الصدق ذلك هو هدف صاحب المشروع، ومن تتاح له فرصة الاطلاع على هذا المشروع لا يخالجه أدنى شك فيما قلناه.

ولما كان هذا مطلباً بعيد المنال فإنه يمهد له بمقدمات ضافية استغرقت الجزء الأول كله، فصب جام غضبه على السنة النبوية سنداً ومتناً ، ووصف رواة الحديث، وجامعيه، وعلماء الأصول، والفقه، بالكذب، والخيانة، وتضليل الأمة، والذى ذكرناه فى الحلقات السبع الماضية غيض من فيض مما حواه الجزء الأول من هذا المشروع الخبيث.

وصاحب المشروع يناور أحياناً، حتى لا توجه إليه تهمة «إنكار السنة النبوية» تماماً من الفها إلى يائها، لذلك تراه فى مواضع هزيلة يقر بمقدارٍ ضئيلٍ من الأحاديث، منها: أحاديث رآها توافق هواه، كحديث النهى عن كتابة السنة، أما بقية الأحاديث التى يقرها فهى عنده أشبه ما تكون بجثث «محنطة» لاروح فيها. أما أن يكون للحديث النبوى دور فى التشريع، أو فى هداية الأمة، فهذا عمىً وضلال، مدعياً أن القرآن وحده هو مصدر التشريع الوحيد للأمة! وفى ذلك يقول: «ذلك أن فى القرآن الكريم وحده الكفاية كل الكفاية للأمة الإسلامية، ولغيرها من جميع الوجوه كما قال سبحانه: «أو لم

يكفهم أنا أنزلنا عليك الكتاب يتلى عليهم» وقد بينا من قبل خطأ الاستدلال بهذه الآية».

أما مهمة الرسول ﷺ عند هذا «المهووس»! فقد اقتصرت هدايته للمسلمين على تلاوة واتباع القرآن الكريم. وهذا هو أساس الدين، وأصل التشريع، والمنهاج الحق، والدستور القويم»!!

ـ يعنى ـ أن مهمة الرسول ـ عند هذا الضال ـ هى أن يبدأ تلاوة القرآن بـ «بسم الله الرحمن الرحيم» ثم يختمها بـ «صدق الله العظيم»! وإذا ما تكرم صاحب المشروع على الرسول فإنه يسمح له بتفسير القرآن فقط، ومع هذا التكرم «الحاتمى» من صاحب المشروع على سيد ولد آدم فإنه ينسف ما تكرم به فيقول: «لا تصدقوا أن ما فى كتب الحديث المعتمدة كلها هى كلام رسول الله . :لا. إنما هى أقوال رجال، نقلت عبر أجيال من خلال أناس كثيرين غير معصومين، يخطئون ويصيبون، وينسون ويذكرون، ويفرحون ويغضبون، وهذا النقل كان بعد مائتى سنة من وفاة النبى ﷺ»!!

ومعنى هذا الكلام ـ بكل وضوح ـ أن الأمة الإسلامية لم يصلها من كلام رسول ﷺ شىء على الإطلاق، ولذلك فإن صاحب المشروع التعسفى لهدم السنة النبوية يسخر من العلماء حين يقولون:

قال رسول الله ﷺ ويرميهم بالكذب، والإفتراء على خاتم الأنبياء!

أليس هذا هدماً حقيقياً لا مبالغة فيه لسنة من أرسله الله للناس كافة بشيراً ونذيراً، وداعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً؟!

إن المبشرين والمستشرقين الحاقدين على صاحب الرسالة الخاتمة، لم

يبلغوا عشر معشار لجاجة هذا الرجل، وقبح بهتانه على الإسلام، وكتاب الإسلام، ورسول الإسلام.

والقارئ الكريم الذى صحبنا فى هذه الحلقات، قد يظن أن صاحب المشروع هذا ينقد بعضاً من الأحاديث ويترك بعضاً ـ وإن ادعى هو ذلك وهذا الظن مدفوع ـ لأن الرجل يفصح ـ بكل صراحة ووقاحة ـ أنه يريد هدم السنة النبوية كلها، مهما بلغت من الصحة والحسن . وفى ذلك يقول بالحرف:

« إننا نحب أن نؤكد أخيراً ـ كما قلنا قبل ذلك ـ أننا لم نقصد بنقدنا للحديث المروى عن النبى ﷺ ما هو معمول به عند فرقة بعينها من فرق المسلمين، كأهل السنة، أو الشيعة، أو غيرهما. وإنما نحن نقصد بذلك رواية الحديث على العموم! ولو كانت عند كل فرق المسلمين جميعاً، لأننا نناقش المسألة من حيث المبدأ، وليس من حيث التخصيص، أو التعيين، قاصدين من وراء ذلك أن نبين أن أدلة الأحكام، ليست إلا القرآن الكريم، وليس لأية رواية ـ مهما صحت ـ من روايات الحديث» !!

واضح من كلامه هذا أنه ينكر السنة النبوية تماماً، ويحاول جاهداً أن يمحو أثرها من واقع المسلمين، بل ومن كونها المصدر الثانى من مصادر التشريع الإسلامى!

السنة كالتوارة المحرفة !

وقد علم ـ مما سبق ـ أن صاحب المشروع لا يؤمن بأى حديث من أحاديث رسول الله ﷺ لذلك فالأحاديث عنده مثل التوراة المحرفة التى هى بحوزة اليهود الآن، وهذا ليس افتراءً منا على صاحب المشروع، بل هو كلامه

بلفظه ومعناه، وها نحن ننقله بكل أمانه:

«ولذلك فإننا ننبه إلى أننا إذا أوردنا حديثاً فى كلامنا، فإنما نورده لنقيم به الحجة على الخصم الذى يأخذ ـ يعني «يؤمن» ـ به، وليس لأنه عندنا مما تثبت به الأحكام، فإن رد المجادل إلى ما يؤمن به هو أدعى إلى ظهور الحق من رده إلى ما لا يؤمن به، وتلك قاعدة شرعية وعقلية ثابتة عند سائر العقلاء من الناس دون استثناء.

«وهى فى الأحكام الشرعية، كما نحتج على أهل التوراة بالتوراة التى بين أيديهم، وعلى أهل الإنجيل بالانجيل الذى هو معهم ...» !!

أيها القارئ الكريم: هل بقى لديك أدنى شك فى خبث هذا المشروع وصاحبه، بعد أن تأكد لك من كلامه أنه ينكر السنة النبوية كلها، بل يريد هدمها من أساسها، وهدم السنة معناه هدم للإسلام؟!

ثم يقول كاشفاً لقراء مشروعه عن خبث طويته:

«وهذا ما يشرح للقارئ سبب إيرادنا لبعض الأحاديث .. ثم عودتنا بعد ذلك لنقده أو رفض متنه والحكم عليه بالفساد» !

ـ يعنى ـ أنه لا يؤمن بأحاديث النبى ﷺ، وإنما يضطر لذكر بعضها جدلاً ومماحكة، وهو إن ذكرها فى موضع بلا نقد، عاد فى موضع آخر فنقدها، وحكم عليها بالفساد.

وقد يدهشك ـ عزيزى القارئ ـ إذا قلت لك : إن صاحب هذا المشروع التعسفى لهدم السنة النبوية، أستاذ فى إحدى جامعاتنا المصرية يعمل فى بعض فروع الطب البيطرى؟!.

* * *

(٩)

تســاؤلات وإجــابات

رأينا - فيما تقدم - إلى أى مدى يمقت صاحب هذا المشروع سنة خاتم الأنبياء ﷺ، ومدى توهمه أن بين القرآن والسنة عداءً، وخصومة، وتنافراً، فراح يزب عن القرآن ويحميه من جور السنة.

وقد علمت أن فريقاً من جهلة الشباب وقعوا فرية لأضاليله؛ فهم لا يقولون - كما يقول المسلمون -: «ﷺ» وينكرون الشفاعة العظمى؛ لأنها لم ترد فى القرآن؛ بل وردت فى السنة؛ والسنة عند صاحب المشروع ومن انخدع به؛ هى مجموعة من الافتراءات والأكاذيب؛ قالها أقوام غير أمناء؛ ولم يقلها النبى ﷺ.

كما علمنا - أيضاً - أن صاحب المشروع لا يطرح مشروعه فى المكتبات العامة؛ ولكن يتصرف فيه بمعرفته هو وحده؛ يعطيه أو يبيعه لم يثق هو فيه؛ أو لمن يزكيه واحد ممن يثق هو فيهم. وهذه خطة ماكرة. وكأن صاحب المشروع يريد أن يُكَوِّن له «حزب شيطانى» فى الظلام، فإذا كثر أتباعه، وقويت شوكتهم، فلا بأس من الجهر والإعلام به ورفع راية الجهاد فى سبيل الله؟!.

وفى هذه الحلقة نطرح بعض التساؤلات؛ ثم نجيب عليها فى إيجاز؛ تطويقاً لهذه «السموم»؛ التى يصنعها هذا الرجل الغريب الأطوار.

صاحب المشروع يدعو الأمة إلى طاعة الله وفق ما جاء فى القرآن وحده، ويحذرها من اتباع سنة رسول الله ﷺ. هذا هو هدف المشروع. وبناءً عليه

نسأل هذا السؤال: هل صاحب المشروع مطيع لله وفق ما جاء فى القرآن وحده؟ والجواب - بكل اختصار: - لا . فليس هو بطائع لله وفق ما جاء فى القرآن - كما يروج فى مشروعه - وهذا للأسباب الآتية:

١ - قال الله تعالى فى كتابه العزيز: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ، ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً﴾ [النساء - : ٥٩]

نادى الله المؤمنين من أمة محمد ﷺ، وأمرهم بطاعته، وطاعة رسوله، مع تكرار فعل الأمر «أطيعوا الله» و«أطيعوا الرسول»

وطاعة الرسول تكون بأمرين:

الأول - اتباع القرآن الذى عليه نزل.

الثانى: اتباع هديه المتمثل فى أقواله، وأفعاله، وتقريراته، المتصلة بالدعوة والتبليغ.

ثم أمر الأمة أمراً ضمنياً مندرجاً فى طاعة الله، وطاعة رسوله؛ وهو: «وأولى الأمر منكم»

ولك أن تسأل : لماذا أفرد الله طاعة رسوله بعد طاعته هو، ثم أدرج طاعة أولى الأمر ولم يفردها، فهو لم يقل: «وأطيعوا أولى الأمر منكم»،

والجواب: ان طاعة الرسول طاعة مطلقة؛ لأنه لم يدع إلا إلى ما أمر الله تعالى به؛ أو نهى عنه؛ فهو معصوم من الأخطاء، والأهواء؛ فى مقام التبليغ عن

ربه جل وعلا ﴿مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَى * وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾ [النجم : ٢ - ٣]

أما أولو الأمر - امراء وعلماء - فليسوا معصومين، لذلك أدرج الله طاعتهم فى طاعته وفى طاعة رسوله، فإذا أمروا أو نهوا بغير ما انزل الله وقال رسوله، فلا طاعة لهم، وفى ذلك يقول ﷺ: «لا طاعة لمخلوق فى معصية الخالق». وبهذا يتبين أن صاحب المشروع التعسفى لهدم السنة النبوية، حين رفض طاعة رسول الله، رفض فى الوقت نفسه طاعة الله وفق ما جاء فى القرآن الذى يتشدق بحبه، ويتظاهر بعطفه عليه! ولو كان طائعاً لله لأطاع رسوله ﷺ ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾.

٢ - وقال الله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا﴾ [الحشر : ٧]

والرسول لم يؤتنا القرآن وحده، وإنما آتانا القرآن والسنة معاً، كما قال هو ﷺ .

«أتيت القرآن ومثله معه»، والأمة الراشدة أخذت فى كل عصورها، حتى فى عصور ضعفها، ما آتاها به رسول الله ﷺ من كتاب وسنة، تنفيذاً لأمر ربها جل وعلا. أما صاحب المشروع التعسفى لهدم السنة النبوية فقد رفض أخذ الإثنين معاً: رفض السنة، فرفض القرآن الآمر بأخذها، فليس هو بطائع لله، لا وفق السنة، لأنه يرفضها، ولا وفق القرآن، لأنه رفض ما أمر به القرآن، وما نهى عنه، فلم ينته عما نهى عنه القرآن، ولم يمتثل بما أمر به القرآن، «وذلك هو الخسران المبين».

٣ ـ وقال الله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُّبِينًا ﴾ [الأحزاب : ٣٦]

فالله سبحانه وتعالى قضى فى كتابه العزيز أمراً، وهو طاعته جل وعلا وطاعة رسوله ﷺ، ورسوله قضى الأمر نفسه الذى قضاه الله، فدعى إلى طاعة الله، وإلى طاعته هو نفسه فيما يبلغ عن الله، سواء كان المبلغ به قرآنا، أو سنة.

وصاحب المشروع التعسفى لهدم السنة النبوية يزعم أنه يتبع ما قضى الله تعالى به. وهذا خطأ ووهم. لأنه رفض ما قضى به رسول الله ﷺ فما هو تصنيفه حسب هذه الآية؟ هو بلا نزاع داخل فى الضلال المبين «ومن يعص الله ورسوله فقد ضل ضلالاً مبيناً» لأنه ليس قاضياً بما قضى به الله، ولا بما قضى به رسول الله، وتلك هى المعصية التى يتصف مرتكبها ـ حسب دلالة الآية القطعية ـ بـ «الضلال المبين» .

٤ ـ وقال الله تعالى: ﴿ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾ [النساء : ٥٩]

فى هذه الآية الكريمة يحدد الله لعباده المؤمنين من أمة سيد المرسلين وخاتم النبيين ﷺ إذا اختلفوا فى شىء ما، يحدد لهم طريقين أو مرجعين لحسم النزاع:

الأول ـ ما أنزل الله فى كتابه العزيز وهو « القرآن» المصدر الأول للهداية والتشريع فى الإسلام.

الثانى: فإذا لم نجد فى كتاب الله تعالى حكماً فاصلاً فى المسائل المتنازع فيها انتقلنا إلى «سنة النبى» ﷺ وهى المصدر الثانى للهداية والتشريع فى الإسلام.

و«السنة» أخذاً بدلالة هذه الآية الحكيمة المحكمة، ركن ركين من أركان الإسلام، إعتقاداً، وتشريعاً، وتطبيقاً، وطاعة، وصاحب المشروع الذى يتظاهر بالدعوة إلى العمل بالقرآن، فى الوقت نفسه يرفض سنة رسول الله ﷺ وبالتالى يترتب على هذا رفضه للعمل بالقرآن، لأنه رفض السنة التى أمر بالرجوع إليها القرآن، فلا هو بالقرآن عامل، ولا لربه مطيع فكيف يتحمس للدعوة للعمل بالقرآن، ولطاعة الله وفق ما جاء فى القرآن وهو من الذين جعلوا القرآن «عضين» يؤمنون ببعضه، ويكفرون ببعض؟!

إنه ليس بتابع للقرآن، ولا بتابع للسنة، ولا بتابع لهما معاً.

٥ ـ وقال جل شأنه: ﴿ فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ [النساء: ٦٥]

فى هذه الآية الحكيمة المحكمة يقسم الله بذاته العلية أن قوماً لا يرتضون رسول الله ﷺ حكماً عدلاً بينهم، ولا يرضون الرضا القلبى الخالص بكل حكم يحكم به، أوقضاء يقضيه، أو قول يبلغه فإن هؤلاء القوم لا يكونون مؤمنين.

ولا فرق بين أن يحكم رسول الله ﷺ بحكم نزل به القرآن، أو حكم صدر عنه بقـول من عنده باعتباره رسولاً مأذوناً له بالحديث عن الله جل وعلا. لا فرق بين هذا ولا ذاك، لأنه فى مقـام التبليغ، وفى مقـام تقرير الأحكام الشرعية معصوم عن الخطأ، كما قال هو ﷺ لعبد الله بن عمـرو بن العـاص: «اكتب عني، فوالذى نفسى بيده لا يخرج من فمى إلا الحق».

ولو كان المقصـــود من الآية الحكم بما فى القرآن وحده لقيل: «حتى يحكموك بالقرآن فيما شجر بينهم»، ولمّا خلت الآية من هـذا القيد صارت دلالتها العموم الشامل للقـرآن الكـريم، وللسـنة النبوية الشـريفة.

وصاحب المشــروع لا يعترف بالســنة مطلقاً، وإن راوغ فى بعض المواضع، فضلاً عن أن يؤمـن بها مصدراً للتشــريع فهل هـو بذلك طائع لله - كما يدعى - وفق ما جاء به القرآن؟! تأمل عزيزى القارئ - ثم احكم .

* * *

(١٠)

أدلة الأحكام المتفق عليها

وقفنا فى الحلقة السابقة على صور من المخالفات القطعية الصارخة، التى وقع فيها صاحب المشروع بالنسبة للقرآن نفسه، الذى يزعم أنه المصدر «الأوحد» فى الهداية والتشريع. ثم رفضه للسنة النبوية رفضاً كلياً، ووصفه للأحاديث التى رواها الصحابة، ونقلها عنهم التابعون - بكل طبقاتهم -، بأنها خرافات وأكاذيب !!

وفى هذه الحلقة نكشف - بعون الله تعالى - عن وجهٍ آخر قبيح كل القبح لهذا المشروع الرامى لهدم الاسلام كله، وليس هدم السنة النبوية وحدها.

الخروج عن إجماع الأمة :

لقد خرج صاحب هذا المشروع على إجماع كل طوائف الأمة، خاصتها وعامتها، وشذ عن النهج السوى الذى سارت عليه الأمة سلفاً وخلفاً. فسلف الأمة وخلفها بعد تقديمهم القرآن على كل ما عداه فى الهداية والتشريع، افسحوا صدورهم ببشاشة الإيمان، وسماحة الإسلام، ومرونة أصول الأحكام، فاتفقوا على أن «أدلة الأحكام» فى الشريعة الإسلامية هى الأصول الأربعة الآتية على هذا الترتيب:

الأصل الأول - (الكتاب) :

والمراد به «القرآن العظيم»، وهو مصدر كل المصادر، وبه يُبدأ، ولا يلتفت إلى غيره إذا ظفرت الأمة بحاجتها فيه .

الأصل الثانى ـ (السنة) :

وهى كل ما ثبت عن النبى ﷺ من أقواله، وأفعاله، وتقريراته، فيما يتصل بالبلاغ والتشريع.

وهى مقدمة على ما بعدها، تالية لما قبلها (وهو الكتاب) فى المرتبة والعمل.

وإذا وجدنا فيها الحكم الذى نبغيه، فلا نلتفت إلى شىء بعدها.

الأصل الثالث ـ (الإجماع):

وهو اتفاق علماء المسلمين فى أى عصر من العصور على حكم شرعى فى مسألة ما، حيث لا يعرف لهم مخالف، فيصير هذا الإجماع مصدراً من مصادر التشريع.

والدليل على هذا آية من القرآن، وحديث من السنة:

ـ أما الآية فهى قول الله تعالى : ﴿ وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيراً ﴾ [النساء : ١١٥]

فقوله «سبيل المؤمنين» هو الإجماع.

ـ وأما الحديث فهو قوله ﷺ : «لا تجتمع أمتى على ضلالة» وله نظائر أخرى من لفظه وبمعناه تعاضده وتقويه.

الأصل الرابع ـ (القياس):

وهو مصدر مرن يمكن أن نطلق عليه «ميزان الطوارئ» أى ما يطرأ فى الحياة من وقائع ليس لها حكم معين، لا فى الكتاب، ولا فى السنة، ولا فى الإجماع. وطريق معرفة حكمها هو الاجتهاد عن طريق القياس، فيبحث المجتهدون عن أشباه ونظائر لها ويقيسون حكمها عليها، فإذا اتحدث علة الحكم فى السابق واللاحق حكم للاحق بحكم السابق.

* وللقياس ضوابط شتى نختار منها هذا الضابط.

«القياس: ـ هو حمل مجهول على معلوم لاشتراكه فى علة حكمه»

وهذا القياس وقع فى عصر النبوة على لسان النبى نفسه، وفى عصر الخلفاء الراشدين، وفى العصور التالية، وله مبحث مهم عند علماء «أصول الفقه» لم يخل منه كتاب من كتبهم، ثم عند الفقهاء فى مجال العمل والتطبيق واستنباط الأحكام.

وكل قياس لابد له من سندٍ شرعى من كتاب أو سنة أو إجماع.

هذه الأصول الأربعة قد أجمع عليها علماء الأمة، ولم يشذ عنها أحد، اللهم إلا القياس ففيه خلاف لا يعتد به.

وتسمى هذه المصادر الأربعة ـ عند الأصوليين ـ بـ «أدلة الأحكام المتفق عليها».

فإذا عدنا إلى صاحب المشروع وجدناه قد خرق هذا الإجماع خرقاً شنيعاً، حيث لم يعترف بثلاثة مصادر تشريعية مجمع عليها وهى: ـ

* السنة المطهرة

* الإجماع القائم

* القياس المؤسس على سند شرعي.

وهذا ما حذرت منه الآية الكريمة الحكيمة: ﴿ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى﴾[النساء :١١٥]

فهو قد شاقق الرسول فرفض السنة

ورفض الإجماع وهو سبيل المؤمنين.

ورفض القياس وهو معتمد عند الرسول وأصحابه والمؤمنين جميعاً وصاحب المشروع حر - في الدنيا - فيما يعتقد، أما أن يفرض أخطاءه، وأوهامه، وأضاليله على الأمة، فيقدم لها هذا المشروع بقصد تبصيرها - كما يدعى - فهذا يجب أن يحاصر ويقاوم، ويقضى على هذه الفتنة فتوأد في مهدها.

صورة أخرى للخروج :

إذا كان صاحب المشروع قد خرق الإجماع القائم بين علماء الأمة سلفاً وخلفاً بإعدامه ثلاثة أصول تشريعية قام الإجماع عليها، فإن له صورة أخرى خرج فيها عن منهاج المسلمين. فهو مع إنكاره مصادر التشريع الثلاثة المجمع عليها أنكر أيضا مصادر أخرى للتشريع. وذلك أن علماء الأمة واجهوا مستجدات الحياة، وهي في ازدياد جيلاً بعد جيل، واجهوها بمناهج تشريعية أخرى مستمدة أساساً من القرآن الكريم، والسنة المطهرة، ومقاصد الإسلام

المتفق عليها، وبتلك المناهج ظهرت مرونة الشريعة الإسلامية، وصلاحها - فعلاً - لكل زمانٍ ومكانٍ.

وهذه المناهج تسمى بـ «أدلة الأحكام المختلف فيها» أى أن الفقهاء توزعوها فمنهم من يرى العمل بطائفة منها ويرد الطائفة الأخرى، ولكنها معمول بها كلها عند مجموعهم، وهى فى إيجاز: (الاستحسان - الاستصحاب - المصالح المرسلة - سد الذرائع - شرع من قبلنا - قول الصحابى - عمل أهل المدينة - العرف والعادة)

هذه المناهج أو المصادر قد ساعدت على تطويق كل ما يجد فى الحياة، وللعمل بها شروط - عند الأصوليين -، وكلها تستند إلى النصوص والمقاصد الشرعية، فمثلاً: عمل أهل المدينة من أدلة الأحكام عند الإمام مالك - رحمه الله -، وعمل أهل المدينة المستمر إذا تعارض مع حديث آحاد قدم العمل به على العمل بالحديث.

وحجة الإمام مالك فى ذلك: أن أهل المدينة عايشوا النبى ﷺ عشر سنين، وهم احفظ من غيرهم للسنن العملية وسلوك النبى فى حياته.

وتقديم السنة العملية على السنة القولية إذا تعارضت السنتان أرجح، لجواز أن تكون ناسخة للحديث القولى.

ومثلاً آخر: أن قول الصحابى يتعين الأخذ به عند الإمام الشافعى - رحمه الله - إذا لم يعرف له مخالف من أدلة الشرع.

هذه السياحة الواسعة فى مجال التشريع، يحاول صاحب المشروع أن يقلصها أو يقضى عليها تماماً، وهو بهذا ينسف جهود مليون عالم مسلم، على مدى أربعة عشر قرناً من الزمان، ويزج بالأمة إلى الضيق والحرج، وهو يتبع غير سبيل المؤمنين.

* * *

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

(١١)

أدلـة الأحكـام من القـرآن

يهدف المشروع ـ كما تقدم ـ إلى هدم السنة النبوية جملة وتفصيلاً، وهدم السنة وهى المصدر الثانى فى التشريع الإسلامى، توطئة لهدم كل أدلة الأحكام؛ سواء كانت متفقاً عليها؛ كالإجماع ، والقياس؛ أو مختلفاً فيها اختلافاً نسبياً؛ كسد الذرائع؛ والإستحسان؛ والمصالح المرسلة؛ والاستصحاب؛ وشرع من قبلنا؛ وعمل أهل المدينة ـ فى حياة الرسول وبعدها ـ عند الإمام مالك خاصة.

هذه دعوى ماكرة؛ وإن طلاها مروجها بالعسل؛ متدثراً بدعوة الاكتفاء بالقرآن؛ وهى كلمة حق أريد بها باطل؛ درى صاحب المشروع أم لم يدر. وهو فى هذه الدعوى مخالف للقرآن؛ مشاق لرسول الاسلام؛ متبع غير سبيل المؤمنين.

لأن أدلة الأحكام كلها ـ المتفق عليها؛ والمختلف فيها ـ أسلاك مضيئة؛ تستمد ضوءها من القرآن؛ ولا تخرج عنه؛ ولا عن هداه؛ وكليات أوامره؛ ونواهيه؛ وتوجيهاته؛ هى المرجع الذى لا محيد عنه فى كل دليل من أدلة الأحكام؛ والقرآن نفسه هو الذى دلّ عليها؛ أو أومأ إليها؛ ولا يوجد دليل منها ليس له بالقرآن صلة.

السنة عند علماء الأمة :

العمل بالسنة النبوية وهى المصدر الثانى للتشريع فى الإسلام، دل على العمل بها القرآن فى آيتين آمرتين لا نزاع فيهما:

الآية الأولى: قول الله تعالى ﴿ ... فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً ﴾ [النساء : ٥٩].

فلا خلاف بين العلماء فى أن الرد إلى الله هو الرد إلى كتابه العزيز - القرآن - فهو أصل الأصول فى الاسلام، ويجب الرجوع إليه عند الخلاف.

أما الآية الثانية فهى قوله تعالى ﴿ وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا ﴾[الحشر: ٧] أما الاجماع فدليله من القرآن هو قوله تعالى﴿ وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيراً ﴾ [النساء : ١١٥]

ودليله من السنة: هو قوله ﷺ : «لا تجتمع أمتى على ضلالة»

فالإجماع أصل من أصول التشريع الإسلامى، وليس معنى كونه أصلاً أن يكون مستقلاً بنفسه بل لابد له من سند من الكتاب أو السنة .

أما القياس : فهو النوع الرابع من أدلة الأحكام المتفق عليها، وهو حجة عند علماء الشريعة، ودليله من القرآن - كما ذكر العلماء - قول الله تعالى ﴿ إِنَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ وَلا تَكُن لِّلْخَائِنِينَ خَصِيماً ﴾ [النساء : ١٠٥]

ونحن نضيف إلى هذه الآية آية أخرى من سورة النساء أيضاً، أخذين فيها بالقاعدة الأصولية: «العبرة بعموم اللفظ، لا بخصوص السبب» وهى قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى

الرَّسُولِ وَإِلَىٰ أُوْلِي الأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْلا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلاَّ قَلِيلاً ﴾ [سورة النساء : ٨٣]

فاللجوء عند احتدام المشكلات يكون إلى أهل الذكر؛ وهم قادرون - بتوفيق الله - «بعد البحث والنظر» على فهم وعلم ما الأمة فى حاجة إليه.

كما نضيف آية ثالثة، وهى قوله تعالى:

﴿ وشاورهم فى الأمر، فإذا عزمت فتوكل على الله، إن الله يحب المتوكلين ﴾ [آل عمران : ١٥٩]. والمشاورة اجتهاد، والاجتهاد بحث للوصول إلى الحق ولو بغلبة الظن والترجيح، وطريقه القياس.

سد الذرائع :

إن علماءنا الأفذاذ البررة لم يبتدعوا شيئاً ليس له صلة بالقرآن، بل كل ما توصلوا إليه من أدلة الأحكام قبسات منيرة من أضواء القرآن الوهاجة.

وقد عرضنا - فيما سبق - أدلة الأحكام المتفق عليها عند علماء الأمة، وبينا أخطاء وأوهام صاحب المشروع التعسفى فى إنكاره لهذه الأدلة .

وها نحن نبين أخطاءه وأوهامه فى هدم الأدلة المختلف فيها.

وقد ذكرنا هنا سد الذرائع للتنبيه على ما يحمله المشروع التعسفى من دعاوى ماكرة ليس لها وجه من الصواب.

فـ «الذريعة» هى الوسيلة إلى الشىء، والمراد من «سدها» عند العلماء غلقها وتعطيلها إذا كانت تؤدى إلى مفسدة أو ضرر. وهى من الأدلة المختلف فيها:

ـ فالمالكية، والحنابلة: يتوسعون فى العمل بسد الذرائع.

ـ والحنفية، والشافعية: يضيقون العمل بها.

وسد الذرائع معناه: إغلاق المنافذ التى يترتب عليها مفسدة أو ضرر، وبيان ذلك فى إيجاز:

* رجل أشاد عمارة لتأجير وحداتها. فهل يجوز له أن يؤجر «محلاً» لرجل علم أنه يبيع فيه الخمور ويتاجر فى المحظور شرعاً وقانوناً؟

الجواب: أن الأصل فى التأجير الإباحة. لكن لما كان هذا التأجير طريقاً للضرر والإفساد، فإن الفقهاء يحرمونه، وهم هنا يحكمون على الوسيلة بحكم الغاية منها.

* تاجر سلاح جاءه نفر يشترون منه أسلحة، ولكنه علم أنهم سيقطعون الطريق بهذا السلاح، ويعتدون به على الأبرياء، وينتهكون الأعراض. فهل يجوز له أن يبيعهم السلاح؟

الجواب: أن البيع فى الأصل مباح. ولكنه لما كان وسيلة إلى محرم، فإن الفقهاء ـ بإعمال سد الذرائع ـ يجعلون هذا البيع حراماً، لأنه سيكون وسيلة للحرام.

فانظر إلى سعة أفق شريعتنا الطاهرة، وإلى صلاحيتها لاستيعاب كل ما تحتاج إليه الأمة لتحقيق سلامتها وأمنها، وملاحقة كل التصرفات، وإخضاعها للتوجيه السامى، المنبثق من كتاب الله تعالى، وسنة رسوله ﷺ وعلى طرافة هذا المبدأ «سد الذرائع» فإن العلماء التمسوا لشرعيته دليلاً من القرآن الحكيم،

فوجدوه - بفضل الله تعالى ومنه - فى قوله سبحانه: ﴿ وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ ...... ﴾ [الأنعام : ١٠٨]

نهى الله المؤمنين أن يسبوا أصنام المشركين؛ لا لأن سب الأصنام حرام؛ ولكن لأنه وسيلة ينفذ منها المشركون إلى سب الله -سبحانه .

وأزن بين سعة أفق هؤلاء العلماء، وبين ضيق أفق صاحب المشروع التعسفى لهدم السنة النبوية. ثم احكم على المشروع وصاحبه، بما يحكم به على كل من يشق عصى الطاعة ويحارب الله ورسوله والمؤمنين .

* * *

(١٢)

السنه العملية

عرضنا - فيما سبق - وضع ، السنة ومكانتها الرفيعة عند علماء الأمة، وعرفنا كيف احتفوا بها؛ وأنزلوها حيث أمرهم الله، فكانت عندهم هى المصدر الثانى للتشريع الإسلامى، الملتئمة مع القرآن تمام الإلتئام.

كان القرآن والسنة مزيجاً من الهداية والنور؛ يكونان شيئاً واحداً هو دين الله عز وجل، كما يتكون الماء الذى جعله الله سبباً للحياة ونمائها من عنصرى الهيدروجين والأكسوچين، لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر، ما دام الدين هو الدين، والماء هو الماء.

ونريد أن نوجز الحديث الآن عن السنة ودورها العظيم المبارك فى حياة الأمة العملية بعد أن بينا مكانتها عند علماء الأمة.

السنة فى حياة الأمة:

احتياج المسلم فى حياته اليومية إلى العمل بسنة الصادق المصدوق ﷺ أشد من احتياجه إلى الماء والهواء، فى كل ما يفعل لدنياه ودينه. وفى السطور الآتية نماذج سريعة للعمل بالسنة فى مختلف المجالات:

الطهارة:

اشترط القرآن لقربان الصلاة «الطهارة»، ولكنه لم يفصل أحوال تلك الطهارة بعد الإشارة إلى الماء والتراب أداتين للتطهر، «الماء» أصل، و«التراب» -

الصعيد الطيب ـ بدل من ذلك الأصل، فجاءت السنة وبينت أن المطلوب تطهيره هو ثلاثة أشياء: البدن والثوب والمكان. كما أن القرآن لم يبين الماء الذى تصح به الطهارة الشرعية، فبينته السنة بأنه الذى لم يتغير أحد أوصافه الثلاثة وهى: الطعم واللون والرائحة كما وضحت السنة متى يتنجس الماء؛ ومتى لا يتنجس.

ولم يبين القرآن حدود الأجزاء التى يجب غسلها أو مسحها بالماء فى الوضوء، وتكفلت السنة ببيان ذلك كله.

والقرآن لم يذكر إلا سبباً واحداً لاستعمال التراب فى الطهارة «التيمم» ذلك السبب هو: فقد الماء. والسنة أضافت سببين ـ وهما:

وجود الماء مع عدم القدرة على استعماله؛ أو شدة الحاجة إليه.

أو أدى استعمال الماء إلى زيادة مرض؛ أو تأخر الشفاء منه.

الصلاة:

ليس فى القرآن إلا الأمر بإقامة الصلاة؛ والثناء على الذين يقيمونها. أما كيف ندخل فى الصلاة؛ وكيف نركع؛ وكيف نسجد؟ وما هى الصلوات المفروضة وغير المفروضة؛ وبداية ونهاية كل فرض منها زمنياً؟ وماذا نقرأ وجوباً فيها واختياراً؛ وماذا نقول فى حالتى الركوع والسجود والجلوس الأوسط والأخير؟ وما الذى تصير به الصلاة صحيحة؛ وما الذى يبطلها؟ وكم عدد الركعات فى كل فرض؟ وكيفية القراءة فى الصلوات النهارية والليلية؟ وما هى أركان الصلاة وسننها ومندوباتها ومكروهاتها؟ كل ذلك ليس له تفصيل

فى القرآن. وسكوت القرآن عن بيان هذه الأمور ليس عجزاً؛ بل لحكمة يعرفها من شرح الله صدره للإسلام.

فجاءت السنة وأوضحت ذلك كله. فقالت لنا السنة: الدخول فى الصلاة يكون بـ «التكبير»؛ والخروج منها يكون بـ «التسليم» والقراءة الواجبة هى «أم الكتاب (الفاتحة)»؛ والقراءة الاختيارية هى أى سورة من سور القرآن، أو بضع آيات؛ أو آية واحدة كاملة المعنى. ثم أجابت عن كل التساؤلات المتعلقة بالصلاة سواء التى ذكرناها والتى لم نذكرها.

وبينت ما أجمل فى القرآن من مثل قوله: «اركعوا واسجدوا» وأن الركوع هو ـ الإنحناء الذى يشبه خطين يصنفان زاوية مستقيمة يسوى فيها الراكع ظهره بصلبه غير منكس الرأس ولا شاخصه، وأن السجود يكون بلصق سبعة أعضاء على الأرض:

الجبهة، واليدان؛ والركبتان؛ والرجلان. وأن فى كل ركعة سجدتين. ونسأل صاحب المشروع التعسفى لهدم السنة النبوية؛ كيف نستخرج هذه الدقائق الخفية من القرآن؟ وهل بين تفصيل السنة لها وبين القرآن عداوة وجفاء؟

إن السنة ما هى إلا إمتداد للقرآن، تبين إذا أبهم، وتفصل إذا أجمل، وتتكلم إذا سكت.

ولا يفيد صاحب المشروع التعسفى إن يقول أن الصلاة ركن عملى؛ تكفى فيه حكاية الأفعال؛لأن هذا الركن العملى له فقه قولى؛ رواه الثقات من

الرجال؛ ونقلوه لنا بأمانة؛ مثل قوله (عليه الصلاة والسلام): «لا صلاة لمن لم يقرأ بأم الكتاب» وغير ذلك كثير .. كثير.

الصيـــــام:

فى القرآن لا نجد سوى الأمر بالصيام إذا جاء وقته، ثم حدد ـ بعد ذلك ـ بدايته ونهايته هما: من طلوع الفجر إلى غروب الشمس، وكونه إمساكا عن شهوة البطن

لكن جاءت السنة بإضافات كثيرة فى هذا الواجب، فبينت أن الكف عن شهوة الفرج واجب فى حال الصيام، كما بينت مكروهات الصيام ومبطلاته، وكيفية قضائه، والكفارات الواجبة عن تعمد الإفطار بغير عذر. كما أوضحت السنة أموراً أخرى متعلقة بالصيام يضيق عن ذكرها المقام.

الزكـــاة:

فى الزكاة اكتفى القرآن بوجوب إخراجها؛ والمصارف التى تستفيد منها؛ والثناء على مخرجيها، المقرون ـ غالباً ـ بالثناء على مقيمى الصلاة.

ولكننا لا نجد فى القرآن تحديد «الأموال» التى تجب فيها الزكاة والتى لا تجب فيها، ولا المقدار المخصوص الذى إذا بلغه المال وجبت فيه الزكاة. ولا النسبة التى يجب إخراجها، ولا تحديد الزمن الذى يبقى فيه المال فى يد «المالك»، وهو ـ مرور حول كامل، كشرط مهم لإيجاب الزكاة فيه، وإيجاب إخراجها.

لكن السنة النبوية المطهرة تكفلت ببيان ذلك كله، وفصلت القول فيه

تفصيلاً مما يسر على المكلفين فهم هذا الركن «الزكاة» الذى هو أحد دعائم الإسلام، ولولا بيانات السنة لـ «كليات» القرآن لما اهتدى أحد إلى تأدية هذا الركن العظيم.

وما أكثر بيانات السنة فى هذا المجال الإسلامى الحيوى.

الحج:

يلحظ من له صلة وثيقة بالقرآن؛ أنه توسع فى ذكر الأحكام التفصيلية المتعلقة بمناسك الحج، ومع هذا التوسع فقد ترك للسنة النبوية فراغات هائلة لتقوم هى بملئها، ومن ذلك:

* الميقات الزمنى الذى تؤدى فيه هذه الفريضة المقدسة، فالذى فى القرآن «الحج أشهر معلومات» فجاءت السنة وبينت المراد من هذه الأشهر.

* المواقيت المكانية التى ينبغى أن يبدأ عندها الإحرام بالحج، أو العمرة، بالنسبة لكل الأقطار الإسلامية.

* تحديد مرات السعى بين الصفا والمروة بـ «بسبعة أشواط»، وتحديد الطواف حول البيت بـ «سبعة» كذلك.

* بيان أهم أركان الحج «الوقوف بعرفة» وتحديد الزمن الذى يكون فيه من أيام ذى الحجة.

* بيان واجبات الحج و الواجب فى الحج ما ينجبر بالدم، وهو دون الركن، ولا يبطل الحج بتركه.

* كيفية الإحرام، وما يحرم فعله وقت الإحرام بالحج أو العمرة أو هما معا .

* تحديد عدد الجمرات ووقت رميها.

هذا قليل من كثير من بيانات السنة النبوية الشريفة فى أركان الإسلام العملية.

وهذا العرض الموجز يرينا إلى أى مدى بلغ المشروع التعسفى لهدم السنة النبوية فى الافتراء على الله تعالى ورسوله ﷺ ، والتطاول على رجالات الأمة ؛ الذين جاهدوا فى الله حق جهاده فهداهم سبله، تحقيقاً لوعده الكريم: «والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا».

تأصيل الأعمال:

اى عمل يبذله المكلف له شرط عظيم فى تمييزه وتأصيله؛ حتى يؤتى ثمرته المرجوة منه. وهذا الشرط أصل من أصول الدين، وهو «النية». وقد تكفلت السنة النبوية الطاهرة ببيانه فى قوله ﷺ :

«إنما الأعمال بالنيات» والنية مطلوبة فى جميع العبادات والقربات، والله عز وجل يعامل عباده حسب نياتهم، وأى عمل صالح يخلو من النية والقصد فهو رد على صاحبه.

فهل يستطيع صاحب المشروع التعسفى لهدم السنة النبوية أن يدلنا على موضع وجوبها فى أيات الذكر الحكيم؟

أم أن القرآن تركها لبيان صاحب الرسالة الذى لا ينطق عن الهوى «إن هو إلا وحى يوحي»؟!

(١٣)

الأذان والربا

فى مواجهة مشروع هدم السنة النبوية نواصل الحديث الآن ـ إتماماً لما قدمناه فى الحلقة الماضية ـ عن أهمية السنة فى حياة الأمة؛ فى كل صغيرة وكبيرة؛ فى شئون الحياة، ولنبدأ حديثنا بـ:

الأذان:

الأذان هو النداء الإسلامى الخالد، الذى يكرر فى البيئات الإسلامية فى المسجد الواحد فى اليوم والليلة خمس مرات.

وقد أثبتت الدراسات الحديثة أن كلمات الأذان لا تنقطع عن الرفع ولا دقيقة واحدة؛ حسب خطوط الطول على سطح الكرة الأرضية، إذ من المعلوم ـ جغرافياً ـ أن المسافة بين كل خطى طول هى أربع دقائق، وأن صيغة الآذان حسب الأداء الشرعى تستغرق أربع دقائق، فإذا أذن لصلاة الفجر فى المساجد الواقعة على خط الطول رقم «واحد»، فإن المؤذنين لا يكادون ينتهون من «لا إله إلا الله» وهى الجملة الأخيرة فى الأذان. نقول: لا يكادون يفرغون منها إلا وقد بدأ مؤذنو المساجد الواقعة على خط طول رقم «إثنان» بالجمل الأولى من الآذان : الله أكبر. الله أكبر ... وهكذا حتى أخر خط طول رقم «٣٦٠» من ناحية المغرب.

ومعنى هذا أن الأذان يردد فى النهار والليلة «١٤٤٠» دقيقة، وهى حاصل ضرب «٤ × ٣٦٠» بعدد خطوط الطول شرقاً وغرباً.

ووظيفة الأذان هى ـ الإعلام بدخول وقت الصلاة ليؤديها المكلفون فى وقتها، وتأدية الصلاة فى وقتها من أفضل الأعمال ـ كما جاء فى الحديث الشريف.

وهى تشتمل على تعظيم الله (الله أكبر)، والإقرار له بالوحدانية (أشهد أن لا إله إلا الله)، ولرسوله بصدق رسالته (أشهد أن محمداً رسول الله)، والدعوة إلى الإقبال على الصلاة وترك العوائق الشاغلة عنها (حى على الصلاة)، والإقبال على الفلاح (حى على الفلاح) ثم تكرر تعظيم الله مرة أخرى، (الله أكبر . الله أكبر) ثم ختم النداء بتقرير الوحدانية (لا إله إلا الله).

وصاحب المشروع التعسفى لهدم السنة النبوية له فى هذا دعويان:

* دعوى اكتفاء المسلمين بالقرآن وحده دون أى شىء آخر.

* دعوى إزاحة السنة عن واقع المسلمين؛ لأنها أقوال مكذوبة عن رسول الله؛ ابتدعها التابعون بعد مائتى سنة من وفاة النبى ﷺ!

إننا نسأل صاحب هذا المشروع وأمثاله؛ ممن ينكرون حجية السنة؛ نسألهم فرادى ومجتمعين: أين نجد صيغة الأذان التالية فى القرآن؟

الله أكــبــر. الله أكبــر الله أكبــر. الله أكــبــر.

أشهد أن لا إله إلا الله
أشهد أن لا إله إلا الله
أشهد أن محمداً رسول الله
أشهد أن محمداً رسول الله
حى على الصلاة حى على الصلاة
حى على الفلاح حى على الفلاح
الله أكبر الله أكبر
لا إله إلا الله

أين نجد هذه الصيغة فى القرآن؟ ليس لهم على هذا السؤال جواب؟ لأن كل ما فى القرآن عن الأذان آيتان؛ سمى الأذان فيهما بالنداء؛ وهما:

- الآية الأولى: ﴿وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ اتَّخَذُوهَا هُزُوًا وَلَعِبًا ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [المائدة : ٥٨]

- الآية الثانية: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِن يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾

[الجمعة : ٩]

ومع هذه الإشارات القرآنية يبقى الآذان؛ أو تبقى الأمة فى أمس الحاجة إلى الإجابة على هذا السؤال:

ما هو الأذان؟ بل ما هى مفرداته؟ وجمله؟ وتراكيبه؟

سكت القرآن عن كل هذا لا سهواً ولا نسياناً، لأن لله رسولاً أميناً، صادقاً، مأذوناً له بالحديث عن الله تعالى كما يريه الله سبحانه جاءت السنة بتفصيل كل تلك الحقائق رواية عنه ،

فهل الذين رووا عن رسول الله ﷺ كذبوا عنه؛ وهم أصحابه المشهود لهم بالفضل؟!

وهل التابعون الذين نقلوا لنا هذه الروايات؛ افتروا على رسول الله فنسبوا إليه ما لم يقله ـ كما يدعى صاحب المشروع ـ؟

وهل السنة النبوية زيادة فى الدين ـ كما توهم صاحب المشروع ـ؟

أم أن الأمر كما قال الله سبحانه وتعالى ﴿فما لهؤلاء القوم لا يكادون يفقهون حديثا﴾

الربــــــــا:

الربا فى الإسلام من الكسب الخبيث ، وقد حمل القرآن الحكيم على الربا والمرابين حملة عنيفة، وتهددهم بالخسران فى الدنيا وسوء المصير فى الآخرة. ونفر الناس من أخذ الربا، وحذر المؤمنين ودعاهم إلى التخلص منه

فوراً؛ وإلا فإن الحرب من الله ورسوله ستحل عليهم، والويل كل الويل لمن يحاربه الله تعالى ويحاربه رسوله ﷺ

قال الله - عز وجل - ﴿ الذينَ يأكُونِ الرِّبَا لاَ يَقُومُونَ إِلا كَمَا يَقُومُ الذي يتخبطُهُ الشَّيطان مَن المسِّ ﴾ [البقرة : ٢٧٥]

وقال - تعالى ﴿ يمحقُ الله الربا ﴾ [البقرة : ٢٧٦]

وقال - سبحانه - ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ * فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لا تَظْلِمُونَ وَلا تُظْلَمُونَ ﴾[البقرة:٢٧٨ - ٢٧٩]

وقال - جل وعلا - ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُّضَاعَفَةً وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ * وَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ ﴾[آل عمران : ١٣٠ - ١٣١]

هذه الحملة القرآنية العنيفه ترينا أن الربا تجارة خاسرة فى الدنيا ﴿ يمحق الله الربا ﴾ وتؤكد هذا المعنى آية أخرى ﴿ وما أتيتم من ربا ليربوا في أموال الناس فلا يربوا عند الله ﴾. [الروم:٣٩]

وأن المرابين مسخوط عليهم من الله ورسوله، وأن سوء المصير هو نهايتهم. ومع هذا فلم يبين القرآن ما هو الربا حتى يحذره المؤمنون، ويمتثلوا أمر الله فيجتنبوه. كما لم يبين القرآن المعاملات الربوية من قروض وبيوع وعقود. ولم يذكر الأموال التى يوصف التعامل بها بالربا فى بعض الحالات.

هذا كله سكت عنه القرآن، ومحال أن ينهى القرآن أو يأمر بمجهول لا يعلمه المكلفون. و التكليف عموماً لا يتعلق بالمجهولات، وسكوت القرآن عن بيان هذه الأمور المشار إليها فى تحريم الربا، دليل «قرآنى» قاطع على ما للسنة النبوية من شأن عظيم فى مجال التشريع؛ لأن الله ـ سبحانه وتعالى ـ يقول: ﴿ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ ﴾ [الأنعام : ١١٩] وها هو ذا الربا ليس له تفصيل فى القرآن. وهذا دليل آخر على أن السنة الثابتة ليست صادرة عن النبى شخصياً؛ وإنما هى بيان من الله يجريه على لسان رسوله ﷺ، وتشريع مأذون فيه لصاحب الدعوة، لأنه من أمر الله الذى يجب على الرسول تبليغه للناس. ولا نمل من تكرار قوله ﷺ : «إنى أوتيت القرآن ومثله معه».

ولذلك جاءت السنة ففصلت أحكام الربا كما فصلت غيرها من الأحكام المتعلقة بأفعال المكلفين. فبينت البيوع الربوية؛ والمعاملات الربوية؛ والقروض الربوية. كما قسمت الربا قسمين:

ـ ربا فضل ـ وربا نسيئة وأضافت إلى ذلك محظورات أخرى تتعلق بإجراءات العقود الربوية؛ من كتابة؛ وإشهاد، وغيرها.

وهى فى كل ذلك امتداد لبيان القرآن، تخصص ما عمم القرآن، وتقيد ما أطلق القرآن. ليس بينها وبين القرآن اختلاف، ولا خصومة، وهذا ما توهمه صاحب المشروع التعسفى لهدم السنة النبوية، «فزين له الشيطان سوء عمله فرآه حسناً» وقل لي بربك ـ بعد ما تقدم من بيان رسوخ السنة فى حياة الأمة ـ هل يمكن عقلاً وواقعاً، وديناً وشرعاً أن تستغنى الأمة عن السنة النبوية،

وهى القائمة على منهج القرآن، ولولاها لغابت عنا حقائق لا تحصى ولا تعد يقوم عليها أمر التكليف؟ ألا تبأ لهذا المشروع؛ وتبأ للأوهام التى سيطرت على واضعه.

* * *

(١٤)

صلة السنة بالكتاب

السنة النبوية عند جميع علماء الأمة على اختلاف منازعهم وتخصصاتهم ثلاثة أقسام:

*** الأول ـ السنة المؤكدة المقررة لما ورد فى القرآن:**

وضابطها: أن يأمر القرآن بأشياء، أو ينهى عن أشياء، فتأتى السنة مؤكدة ومقررة للأمر والنهى وما يشبههما.

فمثلاً: حرم الله الزنا وسماه فاحشة. فورد فى السنة أحاديث تؤكد هذه المعانى، كقوله ﷺ : «لا يزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن».

ومثلاً آخر: قبح القرآن النفاق، وذم المنافقين. وجاء فى السنة أحاديث تقرر هذه المعانى، كقوله ﷺ «آية المنافق ثلاث: إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا أئتمن خان». ومع مواكبة السنة للقرآن فى هذا الحديث؛ فإن فيه نوعاً من التفصيل الشارح للنفاق.

*** الثانى: السنة الشارحة أو المبينة:**

وضابطها: أن تشرح؛ وتبين؛ وتفصل؛ وتخصص؛ وتقيد؛ ما يكون فى القرآن من الآيات التى تحتاج إلى بيان؛ أو تفصيل؛ أو تخصيص؛ أو تقييد.

وقد تقدم لنا جمل وافية فى بيان هذا القسم؛ وأهميته فى حياة الأمة.

*** الثالث: السنة الشارعة: وهى نوعان:**

*** النوع الأول:** شارعة تشريعاً مفصلاً لأحكام وردت فى القرآن مجملة لا تفصيل فيها. وهذا النوع كما يطلق عليه شارعا يطلق عليه أيضاً شارحاً.

ومن أمثلته: تفصيل أحكام الربا الذى ورد تحريمه والنهى عنه فى القرآن، فأحكام الربا التفصيلية طريقها السنة، والنهى عنه وتحريمه طريقه القرآن ومثله أيضاً: أحكام الصلاة، فالموجود فى القرآن الأمر بإقامتها وفرضيتها، ثم تكلفت السنة بأحكامها التفصلية، التى تعددت الأحاديث النبوية فى بيانها، والتى حفلت بها كتب الفقه؛ وكتب أحاديث الأحكام ـ مثل ـ «بلوغ المرام » لابن حجر العسقلانى، و«نصب الراية فى تخريج أحاديث الهداية» للزيلعى و«إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام» لابن دقيق العيد، و«صحيح ابن خزيمة» ، و«نيل الأوطار» للشوكانى، ومن قبل ذلك كله «الموطأ» للإمام مالك. وهذه الكتب لا تقتصر على بيان السنة فى الصلاة فقط بل تعم كل أعمال المكلفين.

*** أما النوع الثانى** من السنة الشارعة، فهى التى تتعلق بأشياء أخرى تحليلاً أو تحريماً؛ إضافة إلى ما ورد فى القرآن من أحكام.

وهذا النوع قليل جداً فى نفسه وبالنسبة لما عداه من أقسام السنة. ومن أمثلته ما يأتى:

١ ـ حرم القرآن الأمهات، والأخوات من الرضاعة. فقال تعالى ﴿ ... وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة ﴾ [النساء : ٢٣].

ولم يحرم القرآن نكاح غير الأمهات والأخوات من الرضاعة وجاءت السنة ووسعت دائرة التحريم من الرضاعة فقال ﷺ: «يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب»

- أى - البنات من الرضاعة، والعمات من الرضاعة، والخالات من الرضاعة، وبنات الأخوة من الرضاعة، وبنات الأخت من الرضاعة . . إلخ

كذلك حرم القرآن الجمع بين الأختين فى عصمة زوج واحد فى وقت واحد، وذلك فى قوله تعالى - عطفاً على الأنكحة المحرمة - : «وأن تجمعوا بين الأختين»

ثم أضافت السنة تحريم الجمع بين البنت وعمتها، وبين البنت وخالتها . وبين ﷺ علة التحريم بقوله: «إنكم إن فعلتم ذلك قطعتم أرحامكم»

٢ - زكاة عيد الفطر، والحكمة من تشريعها «التوسعة على الفقراء والمساكين». هذه الزكاة والأحكام المتعلقة بها: من يخرجها؟ وعمن يخرجها؟ ووقت إخراجها؟ والأنواع التى تخرج منها؟ ومقاديرها؟ ... كل هذا ليس له ذكر فى القرآن، وإنما طريقه السنة الثابتة.

٣ - فى التحريم الناشئ عن الرضاع، لم يرد فى القرآن متى يحرم الرضاع النكاح، ولا القدر الذى يثبت به التحريم.

لقد سكت القرآن عن هذا، ثم بينته السنة زمناً وقدرا:

- **زمناً:** أن يكون الرضاع قبل أن يفطم الرضيع، ويستغنى بالطعام عن اللبن.

- **وقدراً:** أن يكون المحرم خمس رضعات مشبعات متفرقات. وفى كل هذا - وغيره - لم تخالف السنة الكتاب؛ لأن المخالفة تكون لو كانت السنة تأمر، بما نهى عنه الكتاب، أو تنهى عما أمر به الكتاب؛ وهذا لم يحدث قط.

وحاشا أن يكون الرسول فى هذا مشرعاً من تلقاء نفسه؛ لأن التشريع بلاغ، والبلاغ لا يكون إلا عن الله الذى اصطفاه رسولاً؛ وأنزل عليه وحيه الأمين، ولو كان الرسول تجاوز ما لم يأذن الله تعالى له فيه لما سكت القرآن عنه لحظة؛ والله هو القائل: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ. لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ. ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ﴾[الحاقة : ٤٤ - ٤٦] ولم يحدث للنبى عقاب من الله، بل حدث فى حجة الوداع أن أعلن الله كمال الدين فقال: ﴿اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً﴾ [المائدة : ٣]

فهل - يا ترى - كان هذا الإعلان الإلهى سيكون لو كان محمدﷺ زاد فى الدين شيئاً لم يأذن الله له فيه؟ هذا، وقد أثبت بعض الباحثين الأصوليين أن: كل تشريع مستقل جاءت به السنة - على ندرته - له أصل أصيل فى كتاب الله العزيز. ولولا خشية الإطالة لذكرنا ما قيل فى هذا المجال. وهكذا يبدو التوافق التام بين الكتاب والسنة؛ وإن غاب على بعض المتعجلين، والأمر كما قال الشاعر:

ماضر شمس الضحى فى الأفق طالعة * إن لم ير ضوءها من ليس ذا بصر

وبهذا تتهاوى شبهات صاحب المشروع التعسفى لهدم السنة النبوية هويا إثر هوى.

السنة من عند الله:

السنة الثابتة هى من عند الله تعالى مثل الكتاب العزيز وإن اختلفت طرق التلقى فيهما. وهذا حق نجده فى القرآن وليس دعوى .

﴿ بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ وفى هذا الخطاب تحديد جلى لصلة السنة بالكتاب، فكل ما صدر عن رسول الله ﷺ من أقوال، وأفعال فى مجال التبليغ كان بياناً للكتاب. هذا هو صريح القرآن.

- ثم فى سورة القيامة (الآيات - ١٦ - ١٩) خاطب الله رسوله الكريم خطاباً ثانياً جاء فيه: ﴿ لا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ . إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ . فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ . ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ ﴾

قارن بين البيانين فى كل من سورتى (النحل)و(القيامة) تجد البيان فى النحل موكولاً إلى النبى « أي لتبين» أنت يا محمد للناس الذكر - يعنى - القرآن الذى أنزله الله إلى الناس.

وتجد البيان فى سورة القيامة صادراً من الله عز وجل - «ثم إن علينا بيانه».

ومعنى هذا بكل وضوح: إن أقوال النبى وأفعاله وتقريراته التى بين بها الكتاب هى بيان الله، وإن أسند إلى النبى.

فالسنة ـ إذن ـ من عند الله تعالى، ولم يقل محمد ﷺ شيئاً من تلقاء نفسه.

وصاحب المشروع يكرر كثيراً وجوب الرجوع إلى القرآن وحده، وها هو ذا القرآن يضيف السنة إلى الله تعالى، فعليه إن كان مخلصاً فى دعواه؛ أن يؤمن بالسنة طاعة لله وفق ما جاء فى القرآن .

* * *

(١٥)

وقف أحاديث الآحاد

باشر صاحب المشروع العمل فى مشروعه، وهو يحمل فكرة شنيعة سيطرت عليه سيطرة تامة، فأرته الحق باطلاً، والباطل حقاً، وراح يتتبع كل شبهة تفيده فى الأنتصار لما يريد. وتلك الفكرة مكونة من ادعاءين:

الأول: كفاية القرآن لمتطلبات الأمة فى كل ما تحتاج إليه فى الحياة دون إضافة أى شىء آخر مهما كان مصدره !!

الثانى: طرد السنة النبوية من حياة الأمة، واعتبار كتابة الأحاديث النبوية «كلها» بدعة؛ والعمل بها زيادة فى الدين، وهى سبب نكبة المسلمين !!

وقد عشنا من قبل مع كثير من أخطائه وأوهامه فى الجزء الأول من مشروعه الضخم.

وفى هذه الحلقة نتعرض لشبهة أخرى من شبهاته؛ وهى ما كتبه حول أحاديث الآحاد وترك العمل بها كلية فلا يقبل منها حديث واحد مهما بلغ من درجات التوثيق والصحة!

قال هذا بعد إشاراته المتكررة بأن معظم الأحاديث المنسوبة إلى رسول الله ﷺ كانت من روايات الآحاد، وقليل منها موصوف بالتواتر، والموصوف بالتواتر عنده هو أقوال الرواة إفتروها على الرسول كذباً وخداعاً؛ أو رووها عنه بالمعنى، فهى ـ إذن ـ ليست من كلامه ﷺ كما يدعى صاحب المشروع !!

ويذلك ينسف السنة كلها نسفاً، فلا يبقى منها أثر واحد تطمئن إليه الأمة!!

وحديث الآحاد: هو ما رواه عدد قليل ـ واحد، أو اثنان، أو ثلاثة، أو أربعة ـ ولم يبلغ حد التواتر.

أما الحديث المتواتر: فهو ما رواه جماعة مستفيضة (كثيرة) من أول طبقة فيه إلى آخر طبقة ينتهى عندها سند الحديث.

وهذه القضية (قضية العمل بالآحاد) محسومة من قديم؛ حسمها علماء الحديث؛ والأصوليون، والفقهاء، وجمهور الأمة.

لقد نشأ الخلاف حول قبول حديث الآحاد والعمل به منذ قرون قبل مجئ صاحب المشروع؛ بل ومن عهد النبى نفسه؛ وخلفائه الراشدين؛ وجميع أصحابه، وعلى هذه السنة مضى أئمة المذاهب الفقهية وتلاميذهم وعلماء الأمصار وغيرهم.

وصار من المعلوم إسلامياً قبول حديث الآحاد والعمل به على وجه الوجوب. وللعمل به عند الجمهور شروط:

الأول: أن يكون رواته من العدول الضابطين الثقات ـ أي ـ سلامة السند من النقد والطعن.

الثانى: سـلامة متن الحديث من النقد ـ أى أن يكون الحديث مذكوراً بكل ألفاظه، ولم يحذف منها شيء. وأن لا يكون له خبر آخر معارض له؛ وأقوى منه.

وهكذا ترى جمهور الأمة يستوثقون من حديث الآحاد قبل العمل به. فإذا ردوا بعضاً منه لم يكن سبب الرد كونه حديث آحاد؛ وإنما يكون سبب الرد أمراً آخر خاصاً بالحديث الآحادى المردود.

هذا هو مذهب جمهور العلماء فى كل عصر ومصر، ولم يشذ عنهم إلا الخوارج والمعتزلة، فهم يرفضون حديث الآحاد جملة وتفصيلاً، وما أكثر ما شذ هؤلاء عن إجماع الأمة ولهم شبهات واهية ـ كشبهات صاحب هذا المشروع ـ تمسكوا بها فى اسقاط خبر الآحاد، رغم أخذ الرسول ﷺ وصحابته به قولاً وعملاً، وسار الجمهور من بعدهم على مذهبهم إلى يومنا هذا.

ثم جاء صاحب المشروع التعسفى لهدم السنة النبوية ونهج على نهج المعتزلة والخوارج وبعض الأفراد.

والذى نريد أن نوضحه ـ للقارئ الكريم ـ هنا هو أخطاء صاحب المشروع وأوهامه فى رفض الأدلة التى استند إليها الجمهور فى قبول خبر الواحد؛ ووجوب العمل به بالشروط التى يجب توافرها فى سنده ومتنه. فصاحب المشروع مجادل بارع؛ ولكنه ليس له دراية بفقه اللغة ومرامى الكلام، فأخذ بهرف بمالا يعرف دون أن ينتبه إلى عور ما يقول. ونسوق إلى القراء الكرام بعض سقطاته فى فهم النصوص القرآنية وغير القرانية.

استدل الجمهور على وجوب العمل بخبر الآحاد ـ بشروطه ـ بقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ ﴾ [الحجرات : ٦] لأن الآية تفيد

وجوب التثبت من خبر الفاسق، وهذا يفهم منه قبول خبر غير الفاسق (العدل)، وهذا يسمى بـ «دلالة المفهوم».

ولتوضيحه نقول: إن المعانى نوعان:

- معنى يفهم من اللفظ مباشرة - مثل أن تقول: - «إلزم مصاحبة الصالحين». فالأمر بمصاحبة الصالحين معنى مفهوم من اللفظ مباشرة، وهذا المعنى يفهم منه النهى عن مصاحبة غير الصالحين، فالمعنى الأول يسمى معنى منطوق اللفظ، والثانى معنى مفهوم من معنى اللفظ، أو هو معنى المعنى لا معنى اللفظ المباشر.

وهذا ما استدل به الجمهور، أما صاحب المشروع فيشنِّع على الجمهور لاستدلالهم بالمعنى المفهوم من المعنى. قال:

«حيث زعموا أن الآية الكريمة دليل على قبول خبر الواحد متى كان عدلاً، نظراً لأن التبين المأمور به - هنا - إنما يتعلق بخبر الفاسق وحده، فصار عدم التثبت ثابتاً فى حق العدل من الناقلين». هذا قوله. ثم بنى عليه أن الاستدلال بالمعنى المفهوم باطل، وإنما يكون الاستدلال بالمعنى المنطوق، وراح يستدل على ذلك بذكر آيات ليعجز بها الجمهور منها :

﴿ وأن تصوموا خير لكم إن كنتم تعلمون﴾ [البقرة: ١٨٤]، ثم يقول: «الذى يكون من نتائج الأخذ بمفهوم المخالفة أن الصيام شر للصائمين إن كانوا لا يعلمون».

هذا ما فهمه صاحب المشروع التعسفى من الآية، وهو فهم مريض يدل على الجهل بمعانى الأساليب؛ لأن قوله تعالى: (إن كنتم تعلمون) ليس شرطاً فى خيرية الصيام كما فهم صاحب المشروع؛ بل هو أسلوب يراد به الإلهاب والتهييج وتحريك المشاعر للإقبال على الصيام، وأمثال هذا الموضع لا تكاد تحصى فى القرآن الكريم.

وقد أراد صاحب المشروع من قوله هذا أن يقول لعلماء الأمة: إن دلالة المفهوم باطلة؛ بدلالة ما فهمه هو وحده من آية الصيام هذه.

ومثال ثان: هو قوله تعالى: ﴿ إنه لا يخاف لدي المرسلون ﴾ [النمل:١٠]

حيث زعم أن مفهوم المخالفة ـ هنا ـ يفيد أن غير المرسلين ـ وإن كانوا أتقياء ـ يخافون لدى الله. وفهمه هنا كفهمه فى آية الصيام. ومنشأ هذا الفهم الباطل أن صاحب المشروع لا يعرف مقاصد المتكلم من كلامه، والمقصود من الآية ـ هنا ـ نفى خوف المرسلين لدى الله دون التعرض لخوف غيرهم أو أمنهم.

ومثال ثالث: قوله تعالى: ﴿ ومــا كنت متــخذ المضلين عضدا ﴾ [الكهف : ٥١]

فهم صاحب المشروع أن مفهوم المخالفة هنا هو أن الله يتخذ غير المضلين أعواناً ومساعدين. وهذا فهم سخيف؛ لأن الله ليس فى حاجة إلى أعوان لا من الهادين ولا من المضلين؛ وإنما خص المضلون هنا بالحديث

لمناسبة المقام، فإن ما قبل هذه الآية وما بعدها حديث عن أولياء الشيطان والمشركين. (راجع سورة الكهف : ٥٠ - ٥٣)

قبول الظن ورفضه:

ويتمسك صاحب المشروع فى رفض خبر الآحاد بأن علماء الحديث قالوا: إنه يفيد الظن. وسرعان ما يذكر قول الله تعالى: ﴿ إِنَّ الظَّنَّ لا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا . فَأَعْرِضْ عَن مَّن تَوَلَّىٰ عَن ذِكْرِنَا وَلَمْ يُرِدْ إِلاَّ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ﴾

[النجم : ٢٨ - ٢٩]

هنا اعتمد صاحب المشروع التعسفى الظن لقتل حديث الآحاد.

والظن ورد مرات أخرى فى القرآن فى مقام المدح والثناء، مثل ما حكى الله عمن يؤتى كتابه بيمينه: ﴿ إِنِّي ظَنَنتُ أَنِّي مُلاقٍ حِسَابِيَهْ ﴾ [الحاقة : ٢٠]، ومثل : ﴿ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلاقُوا رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَاجِعُونَ ﴾ [البقرة : ٤٦]، وعلى طريقته فى اتباع هواه يفرق بين الظن الممدوح فى القرآن وبين الظن الذى يفيده خبر الواحد، فالأول يقين، والثانى وهم. هذا هو المنهج العلمى الصحيح عند صاحب المشروع . الكيل بمعيارين. هذا دأبه فى مشروعه، وهو يعلم أن الظن الذى يفيده خبر الآحاد هو ما لا يمكن دفع الدلالة على الحق معه وليس الوهم.

* * *

(١٦)

حديث ضمة القبر

فى المقالات السابقة كانت مواجهتنا للمنهج النظرى الذى بنى عليه صاحب المشروع أخطاءه وأوهامه وعلى طول ما كتبنا لم نبلغ عشر معشار ما فى هذا المشروع من أخطاء وأوهام. وحسبنا ما قلناه عن منهجه النظرى المعوج كل الاعوجاج ونريد أن نعرض نماذج سريعة من أخطائه وأوهامه فى تطبيقه منهجه المعوج على بعض الأحاديث. وبالطبع فان كل تطبيقاته أصابها الاعوجاج الناشئ عن المنهج الذى جرى عليه التطبيق. والأمر كما قال الشاعر.

* وهل يستقيم الظل والعود أعوج *

وقبل التعرض لأخطائه وأوهامه فى التطبيق نضع أمام القراء حقيقة لابد منها:

تلك الحقيقة أن أكثر النماذج التى أخضعها صاحب المشروع للتطبيق، هى نماذج معلولة كان لعلماء الحديث فضل السبق فى دراستها وتمحيصها، وتأويل ما احتاج إلى تأويل ميها. ولكن صاحب المشروع يريد أن يظهر لقراء مشروعه، أو ضحاياه أنه البطل الهمام الذى اهتدى إلى ما لم يهتد إليه الأقدمون. متمثلا بلسان حاله أو مقالة قول الشاعر المزهو بنفسه :

إنى وإن كنت الأخـــير زمانـــه

لآت بما لم تستطعـــه الأوائـــل

ورحم الله امرأ عرف قدر نفسه، كما ورد فى الحديث الشريف.

ومن الأحاديث الصحيحة التى تقضى صاحب الشروع بتزويره على النبى، حديث رواه الترمذى عن أبى هريرة رضى الله عنه قال فيه : «قال رسول الله ﷺ : اذا قبر الميت أتاه ملكان أسودان ... ، ثم جاء فى الحديث: فيقال للأرض التئمى عليه، فتلتئم عليه فتختلف أضلاعه فلا يزال معذبا حتى يبعثه الله» ثم ذكر حديثا آخر عن عائشة رضى الله عنها: قالت: قال رسول الله ﷺ : «إن للقبر ضغطه » صاحب المشروع له كتاب خاص ـ غير هذا، ينفى فيه عذاب القبر أساساً، وليس ضمة القبر وحدها، ثم تراه بعد ذلك يسخر من هذا الحديث، ومن المؤمنين به، ويزعم أن هذه الضمة عند المؤمنين بها تكون للكافر عقابا على كفره، وللمؤمن عقابا على معاصيه؟!

ثم يستخدم منهج بحثه العلمى الصحيح ـ كما يدعى ـ فى تكذيب هذا الحديث فيقول: ان هذا الحديث مكذوب لإنه يخالف الحس والواقع، فما أكثر القبور التى تفتح بعد دفن الموتى فيها ـ سواء فى ذلك قبور المؤمنين والكافرين ـ فلم يشاهد فاتحوها جدران القبر قد التصقت ببعضها، ولا أضلاع الموتى قد تداخلت ولا أجسادهم قد تهتكت؟!

هذا هو المنهج العلمى الصحيح فى البحث والاستدلال . والقارئ يعلم أن صاحب المشروع لا يؤمن بحديث رسول الله ﷺ ، وإنما يؤمن بالقرآن وحده، فلنترك مواجهته بالحديث النبوى إلى مواجهته بالقرآن فنقول له:

إن منهجك فى تكذيب كل خبر أو قصة لا تقع تحت واحدة من الحواس الخمس منهج مطرد عندك بالطبع وعليك أن تلتزم به. وهذا أمر مفروغ منه يا

صاحب المشروع. فما رأيك إذا عرضنا عليك أخباراً وردت فى القرآن الأمين مثل هذا الحديث الذي قضيت ببطلانه جهلا:

فى سورة [الأنفال : ٥٠ – ٥١] جاء قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ تَـرَىٰ إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَـلائِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُـوهَهُمْ وَأَدْبَـارَهُمْ وَذُوقُـوا عَذَابَ الْحَـرِيقِ * ذَلِكَ بِمَـا قَدَّمَتْ أَيْـدِيكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَـلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ ﴾

ما رأيك فى هذا الخبر يا صاحب المشروع؟ هل هو مزوّر على الله؟ ومن وضع التابعين أو تابعيهم؟ أم هو قرآن نزل به الروح الأمين، لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه. تنزيل من حكيم حميد.

ليست هذه مشكلتك. وإنما مشكلتك أن هاتين الآيتين تثبتان أن الملائكة تضرب أهل الكفر عند الموت على وجوههم وعلى أدبارهم، وتقول لهم ذلك بما قدمت أيديكم وأن الله ليس بظلام للعبيد.

والموتى يموتون وأهلهم جلوس حولهم، وأحيانا غير أهلهم مع أهلهم. فهل سمعت أن أهل كافر سمعوا أصوات ضرب على الوجوه والأدبار، لو كان هذا يحدث لما بقى على وجه الأرض كافر، ولآمن من فى الأرض كلهم جميعاً إذا عرضنا عليك هذا الخبر القرآنى فل تصدقة مع أنه لم يقع تحت حس، أو على حسب تعبيرك أنت مخالف للحس، هل تصدقه لإنك – كما تقول – تؤمن بالقرآن وحده هاديا ومشرعا؟ أم تكذبه وتطبق عليه بدعة مخالفة الحس التى طبقتها على الحديث وجزمت بتكذيبه.

انك من سوء حظك محكوم عليك لا محكوم لك فى الاجابتين.

إذا قلت أصدقه لإنى أومن بالقرآن قلنا لك يلزمك أن تؤمن بالحديث الذى حكمت عليه بالتزوير؛ لانك آمنت بنظيره فى القرآن، وكلاهما لم يقع تحت حسى.

وإذا قلت لا أومن بالخبر القرآنى ما دام لم يقع تحت حسى، قلنا لك.

هذا فراق بيننا وبينك، والسلام على من اتبع الهدى؟!

فهل آن الأوان لتراجع نفسك؟ أم أنت مصر على ما تقول؟ إن الآفة القاتلة، التى أصابتك ـ وأنت طبيب ـ أنك لم تفرق بين شئون الدنيا وشئون الآخرة، بل خلطت بينهما فاختلط عليك الأمر.

لان شئون الدنيا ـ يا صاحب المشروع الهدام ـ شهادة تقع تحت الحس.

وشئون الآخرة غيب لا تقع تحت حس . ولو كنت اهتديت إلى هذا الفرق العظيم لما ورطت نفسك فيما لم يورط فيه نفسه أبو جهل. وكم كان الشاعر حكيما حين قال:

وما انتظار أخى الدنيا بناظره

إذا استوت عنده الأنوار والظُلَم

(١٧)

حديث: إذا أنزل الله يقوم عذابا

من الأحاديث التى قضى صاحب المشروع التعسفى لهدم السنة النبوية - بتكذيبه - جهلا كذلك - هذا الحديث الذى جعلناه عنوانا لهذه المقالة. وتمام الحديث كما جاء فى صحيح البخارى رضى الله تعالى عنه:

«إذا أنزل الله بقوم عذابا أصاب العذاب من كان فيهم، ثم بعثوا على أعمالهم رواه ابن عمر . وصاحب المشروع حرف لفظا لم يرد فى روايات الحديث كلها لا عند البخارى ولا عند مسلم الذى شارك البخارى فى رواية هذا الحديث. تلك اللفظه هى «حسب أعمالهم» والوارد فى جميع الروايات:

إما «على أعمالهم» وإما «على نياتهم» هذه لمحة عابرة لا نعوّل عليها فى المواجهة.

أسباب التكذيب

وأسباب تكذيب هذا الحديث عن المؤلف أمران:

الأول : مخالفته للقرآن؟

الثانى: مخالفته للحس المشاهد والواقع . فقد زين الشيطان له سوء فهمه فرآه حسنا فقال: «فهذا الحديث أيضا مما يكذبه الحس فضلا عن تكذيب القرآن الكريم له» ؟! ثم راح يسوق حشداً من الآيات يستشهد بها على أن القرآن يكذب هذا الحديث، الذى يقدح - كما يقول هو - فى العدل الالهى. ومن تلك الآيات التى أساء فهمها والاستشهاد بها على أوهامه ما يأتى:

«وهل نجازى إلا الكفور» - «وما كنا مهلكى القرى إلا وأهلها الذي ظالمون» - «إن الله لا يظلم متقال ذرة» ثم «لا تزر وازرة وزر أخرى»

ذكر صاحب المشروع هذه الايات - وغيرها - وتوهم أن بينها وبين الحديث الذي جزم بتكذيبه حرباً ضروساً فلم يملك الا التجرؤ الشنيع على تكذيب الحديث. ولو كان صاحب المشروع ذا صلاحية علمية لما تصدى له من دراسة الحديث - تطاولاً - لما غلبه الشيطان على أمره وأكفر لسانه وقلمه.

فالعدل الالهى حقيقة لا يرتاب فيها مؤمن، وَصِدْقُ صاحب الرسالة فيما صحت روايته عنه حقيقة لا يرتاب فيها مؤمن. واجتماع هاتين الحقيقتين معاً فى الاعتقاد الجازم هو الإيمان المنجى، والإيمان بأحداهما دون الأخرى إيمان مردود على صاحبه ولا وزن له عند الله.

وبعض هذه الآيات التى استشهد بها خاص بعذاب الاستئصال كما حدث لأهل سبأ، وقد أشار القرآن وهو ينذر مشركى العرب فقال : ﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا فَتِلْكَ مَسَاكِنُهُمْ لَمْ تُسْكَن مِّن بَعْدِهِمْ إِلَّا قَلِيلًا ، وَكُنَّا نَحْنُ الْوَارِثِينَ ﴾ ثم قال: ﴿ وما كنا مهلكي القري إلا وأهلها ظالمون ﴾ ولهذه الآية نظائر فى القرآن الكريم. وبعضها خاص بالجزاء فى الأخرة، ومنها قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴾ ومن اصول الإيمان أن الله لا يظلم احداً لا فى الدنيا ولا فى الآخرة» وهذا ما أريد من تلك الآيات.

ولم يخرج الحديث الذى قضي صاحب المشروع بتكذيبه عما دلت عليه الآيات. وإنما أبصر المؤلف جزءاً من الحديث وعمى عليه الجزء الاخر.

الجزء الذى أبصره هو: «إذا أنزل الله بقوم عذابا أصاب العذاب من كان فيهم»

والجزء الذى عمى عليه (ثم بعثوا على أعمالهم)

فالحديث يقرر عدالة الله كما تقررها الآيات سواء بسواء.

فإذا غضب الله على قوم وسلط عليهم عذابا عاما أو خاصاً فهلكوا أو ماتوا، وفيهم طائفة من الصالحين، فإنهم يستوون فى المصير الدنيوى، ثم يفترقون فى الدار الآخرة فريق فى الجنة، وفريق فى السعير بل إن السنة النبوية الشريفة ترفع هؤلاء الصالحين الذين يموتون فى الكوارث إلى درجات الشهداء فأين الظلم الالهى يا صاحب المشروع فى هذا الحديث وأمثاله؟!

هذه واحدة. أما الثانية فنقول لك فيها بصوت عال يسمع من فى القبور: إن هذا الحديث الذى قضيت بتكذيبه متفق ١٠٠٪ مع القرآن، ولا يوجد بينهما مثقال ذرة من خلاف. وفى هذا الموضوع بالذات الذى تجادل أنت فيه ولم تملك من أدوات الجدال إلا الوهم.

افتح المصحف يا صاحب المشروع، وقف عند سورة الانفال، ثم اتل آياتها، فاذا وصلت إلى الآية رقم (٢٥) ستجدها تقول بصوت يجوب ما بين السماء والأرض.

﴿ وَٱتَّقُوا فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا مِنكُمْ خَاصَّةً وَٱعْلَمُوا أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴾ وأسال نفسك وأنصفها فى الجواب: ما الفرق بين هذه الآية الحكيمة التى لا سبيل لتكذيبها وبين الحديث الذى تجرأت على تكذيبه .

ونزيدك وضوحا: ارجع إلى كتب اللغة وابحث عن معنى الفتنة وستجد الإجابة أن الفتنة مشتقة من (الفتن) وهو وضع الذهب على النار ليظهر جيده

من رديئه، أو أصيله من مغشوشه ... فأنا خطوت خطوة أخرى نحو علم البيان ستجده يقول لك: استعيرت الفتنة - بمعنى الفتن - من صَلْيِ الذهب بالنار للشدائد والمحن التى يبتلى الله بها عباده للتمييز بين الصادق والكاذب والصابر والجزع.

ثم اقرأ أوائل سورة العنكبوت ﴿ أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ. وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ، فَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلَيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ ﴾ واضمم إلى هذا كله[الانبياء - ٣٥]:

﴿ وَنَبْلُوكُمْ بِالشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً، وَإِلَيْنَا تُرْجَعُونَ ﴾

مخالفته للحس:

مما تقدم ظهر بكل قوة وجلاء أن الحديث لا يخالف القرآن، بل هما فى غاية الوفاق، وهو الأمر الذى جهله صاحب المشروع المشئوم.

ويقى علينا أن نبطل شبهة صاحب المشروع الثانية التى زعم فيها أن هذا الحديث يخالف الحس والواقع المشاهد، وفيها يزعم أن الله إذا سلط كارثة، على قوم عزل الصالحين منهم وأهلك الظالمين. ولن نطيل معه هنا؛ لإن شبهته أو هى من بيت العنكبوت ويكفى أن نسوق هذه الأمثلة، من واقع حياتنا المعاصرة - نحن المصريين - فنقول:

* حادث الطائرة المصرية القادمة من ليبيا التى حطمتها اسرائيل فى السبعينات على أرض سيناء، وفيها اكثر من ثلاثمائة مدنى: رجال - نساء - أطفال أليست هذه كارثة وقعت، ويعلم الله. فهل كان ركابها جميعا هم

الظالمين فى العالم كله؟ وهل الأطفال الأبرياء الذين لقوا مصرعهم كانوا مجرمين؟ . وبقية المصريين ملائكة؟ أنهم شهداء بررة مظلومون لا ظالمون - أعنى - ركاب الطائرة، اذن الله لاسرائيل أن ترتكب تلك الجريمة النكراء ليزيدهم الله طغيانا وكفرا، ونسأل المؤلف: لماذا لم يعزل الله الأطفال الذين قتلوا ..... فيها؟ هل تتهم الله بالظلم بناء على فهمك العاجز عن ادراك حقائق الإيمان؟ أم نقول إن هذه الكارثة لم تقع.

- **ومثال ثان:** الزلزال الذى وقع بمصر عام ١٩٩٢ م هل الذين أضيروا فيه بالموت أوالتشريد هم الظالمون الوحيدون فى مصر، وأن جميع الذين نجوا ملائكة بررة؟ وما أكثر الأطفال الذين ماتوا فى تلك الكوارث فلماذا لم يعزلهم الله، ثم يهلك من هلك من الكبار الظالمين، أتتهم الله بالظلم أم تقول لم يقع زلزال ولم يمت أطفال؟

ومثال أخير: حادث عمارة (مركز أشعة مصر) الذى وقع فى الشتاء الماضى ومات فيه نساء ورجال وشباب وأطفال هل أولئك كانوا هم أظلم الظالمين فى مصر، لذلك جمعهم الله فى ذلك المكان ثم سوّى طوابق العمارة عليهم. لا نزاع أن فى كل كارثة يكون بين الضحايا أبرياء صالحون. ومع ذلك يصيبهم ما يصيب غيرهم. والابتلاء هو سنة لله فى عباده. فدع الملك للمالك، واعتصم بكتاب الله وسنة رسوله لتنجو من هذا الزلل، وناجه بما ناجاه به الشاعر الحكيم .

يــا حاكمـــى وحكـيمـــى   أفعـالـك الكـــل حكمـــة.

هذا ما أردنا به كشف ما في كتاب « تبصير الأمة بحقيقة السنة » من

اخطاء وأوهام متعمدة، لئلا ينخدع أحد بما في هذا الكتاب « العميل » من اعتداءات علي سنة إمام المرسلين « ومن ينقلب علي عقبيه فلن يضر الله شيئا . وسيجزي الله الشاكرين »

والحمد لله رب العالمين *

المؤلف

عفا الله عنه

فهرس الموضوعات



سلسلة

« لابد من دين الله .. لدنيا الناس »

تصدرها مكتبة وهبة تباعاً

* صدر من هذه السلسلة

١- الحداثة سرطان العصر .. أو ظاهرة الغموض فى الشعر العربى .

للدكتور عبد العظيم المطعنى

٢- أدعياء التجديد .. مبددون لا مجددون .. للدكتور على العمارى

٣- التنوير .. لا التضليل للأستاذ مؤمن الهباء

٤- منهاج الإسلام .. فى حياة الفرد والمجتمع للأستاذ عبد السميع المصرى

٥- لماذا لابد من دين الله لدنيا الناس ؟ للدكتور عبد العظيم المطعنى

٦- فوائد البنوك ، والاستثمار ، والتوفير .. فى ضوء الشريعة الإسلامية

للدكتور رمضان حافظ السيوطى

٧- الأمة الإسلامية حقيقة .. لا وهم للدكتور يوسف القرضاوى

٨- مصادر الابداع بين الأصالة والتزوير للدكتور عبد العظيم المطعنى

٩- جوانيات الرموز المستعارة .. لكبار أولاد الحارة للدكتور عبد العظيم المطعنى

١٠- دور الأزهر السياسى فى مصر .. إبان الحكم العثمانى

دكتور عبد الجواد صابر إسماعيل

١١- تغييب الإسلام الحق .. ودحض افتراءات دعاة التنوير على القرآن الكريم

للدكتور محمود توفيق محمد سعد

١٢- المسيحيون والمسلمون فى تلمود اليهود «غرائب وعجائب »

للدكتور عبد العظ

١٣- الاعجاز الطبى فى الكتاب والسنة

الأستاذ حسن ياسين

١٤- ... أوهام .. فى أضخم مشروع تعسفى لهدم السنة النبوية

للدكتور عبد العد

